آراء البغداديين

في

التصريح بمضمون التوضيح

جمعاً ، وتوثيقاً ، ودراسة

إعداد

الدكتور/ خالد محيى الدين مدنى عبد الوهاب

أستاذ اللغويات المساعد فى الكلية

المقدمة :

الحمد لله الذى أنزل على عبده القرآن الكريم ، ولم يجعل لـــه عوجـــاً ، وجعله أحسن الحديث بلسان عربى مبين ، فهو خير الكتب ، مصـــــدق لـــها ، ومهيمن عليها ، نزل على خير رسول إلى خير أمة أخرجت للناس .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح العرب لسانا وأبلغـــهم بيانـــا وأفضل الرسل شأنا وأقواهم حجة وبرهانا .

ورضى الله عن آله الأطهار وصحابته الأخيار الذين تمســـكوا بســـنته وساروا على نهجه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد..

فما من ريب أن المعارف والعلوم تنمو وتزدهر فى ظل اهتمام الخلفـــاء بالعلم وتشجيعهم للعلماء ، ومن ثم وجدنا خلفاء بنى العباس قـــد اســـتطاعوا أن يجتذبوا إلى بغداد التى اتخذوها حاضرة لدولتهم كثيرا من العلماء فى شتى فنون العلم والمعرفة لما وجدوا من العطاء الجزيل والتشجيع العظيـــم لـــدى هـــؤلاء الخلفاء ، ولم يكن علماء الكوفة والبصرة بمنأى عن ذلك ، فما إن سمعوا بتلـــك الحياة المرفهة والعيشة المترفة التى يحظى بها العلماء لدى خلفاء بنى العبـــاس فى بغداد حتى رحلوا إليها زرافات ووحدانا حاملين معهم علم الكوفة والبصـــرة اللتين لم تزل جذوة الخلاف بين علمائها مستعرة ، إلا إن التقاء الفريقيـــن فـــى بغداد جعلهم يعيدون النظر فى القواعد والآراء السابقة ويعرضونها من جديـــد على بساط البحث المنصف المدعوم بالأدلة القياســـية والســـماع مـــن العـــرب الثقات ، فيرتضون ما ثبت لديهم صحته دون تعصب لمذهب معيـــن أو تـــأثر برأى سابق مما جعل نحاة بغداد يتوصلون أحيانا فى بعض المسائل إلـــى آراء

جديدة مخالفة لكل من أهل الكوفة والبصرة ، وقد يذهب بعضهم إلـــى ترجيـــح المذهب الكوفى على البصرى أو العكس .

ومن ثم نجد أن جهود البغداديين إما ابتكار لرأى جديد وإما ترجيح لمذهب إحدى المدرستين الكوفة أو البصرة على الآخر .

ومن هنا رأيت أن أقوم بجمع آراء البغداديين ودراستها دراســـة تحليليـــة أبين فيها ما يثبت صحته من الآراء والمذاهب معتمدا فى ذلك علـــى الحجـــج والتعليل والاستدلال بالقياس أو السماع من كلام العرب نثرا وشعرا .

وقد آثرت أن يكون حصر هذه الآراء واستقرؤها من كتاب (التصريـــح بمضمون التوضيح) للعلامة الشيخ خالد الأزهرى – رحمة الله – حيث جمـــع فيه لكونه من المؤلفين المتأخرين جل آراء البغداديين .

ولم أجد من جمع آراء البغداديين فى كتاب كما فعل الشيخ خالد الأزهرى فى كتابه (التصريح بمضمون التوضيح) .

وقد جاء هذا البحث فى مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة **أما التمـــهيد** فقد تحدثت فيه عن نشأة المذهب البغدادى وأصوله .

وأما المبحث الأول : فقد تحدثت فيه عن الآراء التى انفرد بـــها البغداديـــون . وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : حكم اسم (لا) التبرئة إذا كان شبيها بالمضاف .

المسألة الثانية : حكم (ويح – ويل – ويس) إذا وقعت منصوبة .

المسألة الثالثة : الخلاف فى وزن (سيِّد) ونحوه .

المسألة الرابعة : حكم فاء الافتعال المبدل من همزة .

وأما المبحث الثانى : فقد تحدثت فيه عن الآراء التى وافق فيـــها البغداديـــون البصريين . وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : حقيقة اللام الواقعة بعد (إن) المخففة .

المسألة الثانية : حكم وقوع الحال معرفة .

وأما المبحث الثالث : فقد تحدثت فيه عن الآراء التى وافق فيـــها البغداديـــون الكوفيين . وفيه خمس مسائل :-

المســألة الأولــى : جواز كسر وفتح همزة (إن) بعد القسم .

المســألة الثانيــة : جواز إتباع المستثنى منه للمستثنى إذا تقــدم المســتثنى عليه.

المســألة الثالثــة : مجىء (ليس) حرف عطف .

المسألة الرابعــة : حكم نداء ما فيه (ال) دون (أى) أو اسم إشارة .

المسألة الخامســة : هل يراعى فى العدد لفظ الجمع أو مفرده ؟ .

وأما المبحث الرابع : فقد تحدثت فيه عن ما وافق فيه البغداديون بعــضا مــن الكوفيين والبصريين . وفيه مسألة واحدة هى :

* إعراب المنقوض الممنوع من الصرف .

وأما الخاتمة فأثبت فيها أهم نتائج البحث . ثم جاء بعــد ذلــك فــهرس المراجع ، وفهرس الموضوعات . والله أسأل أن يجعل هــذا العمــل خالصــا لوجهه الكريم وأن يغفر لى ما فيه من الزلل والخطأ إنه قريب مجيب .

دكتور / خالد محيى الدين مدنى عبد الوهاب .

تمهيد :

فى : نشأة المذهب البغدادى وأصوله [1]

استطاعت بغداد التى اتخذها خلفاء بنى العباس حاضرة لدولتهم الفتية ببريقها ورفاهية الحياة فيها أن تجذب إليها العلماء على اختلاف تخصصاتهم ، وتنوع مشاربهم ، ولقد كان تقريب الخلفاء لهم وتشجيعهم والبذل لهم خير دافع لعرض ما لديهم من علوم وأفكار وأشعار .

ولقد كان النحويون الكوفيون أسبق من النحويين البصريين فى الوفود إلى بغداد ونيل الخطوة عند خلفاء بنى العباس ، حيث وفد إليها الكسائى حاملا معه نحو الكوفة وعلمها وآراء العلماء فيها ، فقربه إليه الخليفة المهدى وجعله فى حاشية ابنه الرشيد ، وعندما آلت الخلافة إليه ندبة الكسائى لتأديب ولدية الأمين والمأمون ، فلما مرض الكسائى وتقدمت به السن اختار بطلب من الرشيد أن يخلفه على بن المبارك الأحمر فى تأديب الأمين والمأمون .

وهكذا استطاع الكسائى أن يمكن للنحو الكوفى فى بغداد وبعد الكسائى رحل إلى بغداد يحيى بن زياد الفراء من علماء الكوفة فعهد إليه الخليفة المأمون بتأديب ولديه .

وفى هذا يقول أبو الطيب اللغوى :

" فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى أنتقل العلم إلى بغداد قريبا ، وغلب أهل الكوفة على بغداد ، وحدثوا الملوك فقدموهم ، ورغب الناس فى

---

(١) ينظر نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى ص ١٨٤ وما بعدها ، والمدارس النحوية لشوقى ضيف ص ٢٤٥ وما بعدها ، والنحو العربى نشأته وتطوره د. صلاح رواى ص ٤٤١ وما بعدها .

الروايات الشاذة ، وتفاخروا بـــالنوادر ، وتبـــاهوا بالترخيصـــات ، وتركـــوا الأصول ، واعتمدوا على الفروع ، فاختلط العلم " . ([1])

وإذا كان سبق نحويِّى الكوفة إلى بغداد يعد من العوامل التى مكنت لتغلـل المذهب الكوفى فى بغداد فإن من أهم تلك العوامل أن البيئة فى بغداد وطبيعـــة الحياة فيها كانت مهيأة لاستقبال علماء الكوفة والاحتفاء بهم وبما يحملون معـهم من العلوم النحوية واللغوية ؛ إذ كانت مدينة بغداد آنذاك مدينة ملك ، فالجميـــع ينشغلـــون بدعيم الدولة وتوطيد سلطانها ، ولم تكن مدينة علم ، حيث لم يسـبق لها معرفة بتلك العلوم ، ويشير إلى هذا قول أبى الطيب اللغوى : " وأما مدينـــة بغداد فمدينة ملك ، وليست بمدينة علم ، وما فيها من العلـــم منقـول إليـها ، ومجلوب للخلفاء وأتباعهم ، ورغبتهم ونيتهم مع ذلك فـــى العلـــم ضعيفـــة ؛ لأن العلم جد ، وهم قوم الهزل أغلب عليهم ،واللعب أملك لهم ، فـــإن تعـــاطى أحدهم شيئا أو أشد به فإنما بغيته المسماة ، وهمه المباهاة فيه ، فترى أحدهـــم يتكلم بغير علم ، ويلمز لبعد فى العلماء ، ويذكر رغبته فـــى أطـــراف العلـــم ودواوينه وفروعه وغرائبه ، ويسامح نفسه فى أصوله وسهلة وذلولـــة : فـــهو يبنى على غير أس ، ويحب الرياسة بأهون مس ، فلا جرم أنهم يوهمـــون ولا يفهمون ويسألون فيستهمسون".([2])

حينما تواردت الأخبار إلى البصرة عن مدى النعيم الذى يعيش فيه نحـــاة الكوفة فى كنف خلفاء بنى العباس فى بغداد عقد بعض نحاة البصرة العزم على الرحيل إلى بغداد ليقاسموهم هذا النعيم ، ورفاهية الحياة ، فشد المبرد رحالـــه إلى بغداد واحتال لإقامة مجلس له فى مسجدها ، رغم تصدى ثعلب وأنصـــاره له ، ولم ينجح المبرد فى اختراق هذا الحصار فقط بل أسس لنفسه حلقـــة فـــى

([1]) مراتب النحويين : ١٤٤ .

([2]) مراتب النحويين : ١٦٠ .

مسجد الكوفة ، ليس هذا فحسب بل استطاع أن يستقطب إلـــى حلقتـــه بعـــض أنصار ثعلب كأبى إسحاق الزجاج . وهكذا التقت فى بغداد مدرســـة البصـــرة وزعيمها المبرد ومدرسة الكوفة وزعيمها ثعلب .

وأخذ كل فريق يعرض بضاعته ، ويســـتعرض علمـــه ويقيـــم بحججـــه وبراهينه على نقض الفريق الآخر، وتفنيد براهينه ، فكثرت بينهما المناظرات ، واشتدت المنافرات ، وأصبح لكل فريق أنصار مؤيدون ، واشتعلت بينهما جذوة المنافسة واستعرت بينها نار المنافرة ، وظل الحال هكذا إلى منتصـــف القـــرن الثالث الهجرى تقريبا حتى برز اتجاه جديد لدى الخلفاء وفريق من النحاة ممـــن هالهم ما وصل إليه حال النحو واللغة من الاختـــلاف والتبـــاين فـــى الآراء ، والإسراع فى نقض الرأى الآخر بتمحل الأدلـــة وتصيـــد الـــبراهين ، فجعـــل أصحاب هذا الاتجاه الجديد الذى أخذ عن علماء المدرستين معا ، وأفـــاد مـــن آرائهما جميعا يعمقون فى دراسة المذهبين محاولة للتعرف علـــى الآراء التـــى تتميز بالجدية والابتكار ، ثم الخروج بمذهب موحد يجمع مـــا تطمئـــن إليـــه نفوسهم ، ويغلب على ظنهم صحته ، سواء أكان منتميا لمذهب البصريين أم مما نادى به الكوفيين فلا تعصب لأحد الفريقين ضد الآخر .

فعرض هؤلاء العلماء المذهبين على بساط البحث والنقـــد فاســـتعرضوا دعائم القواعد التى تركزت عليها من الرواية والشواهد والأقيسة ليتعرفوا .

مقدار هذه القواعد من الصحة والضعف حتى يبتنى حكمهم فى الاختيـــار على أساس غير منهار .

فهذا المذهب الجديد يقوم على الاختيار والانتخاب مـــن آراء المذهبيـــن جميعا .

ومع ذلك فقد اختلف هؤلاء فى أنفسهم ما بين محافظ على ترسم خطـــى سلفه من علماء الكوفة أو البصرة ، وبين منصف تحلل من قيـــود الحزبيـــة ، ونظر إلى العلم نظرة خالصة لا يشوبها عاطفة ، فآثر ما رجح عنده وتمذهـــب به .

ومن ثم نجد آراء البغداديين قد اتخذت عدة اتجاهات : –

١– آراء انفرد بها البغداديون .

٢– آراء وافق فيها البغداديون البصريين .

٣– آراء وافق فيها البغداديون الكوفيين .

٤– آراء وافق فيها البغداديون بعضا من البصريين والكوفيين .

وفيما يلى عرض ودراسة لهذه الاتجاهات الأربـــع ممثلـــة فـــى أربعـــة مباحث ، وقد رتبت المسائل فى كل مبحث منها وفقا لـــترتيب أبـــواب النحـــو والصرف فى ألفية ابن مالك .

المبحث الأول

ما انفرد به البغداديون

المسألة الأولى

حكم اسم (لا) التبرئة إذا كان شبيها بالمضاف .

الشبيه بالمضاف : كل اسم له تعلق بما بعده .

١-إما بالعمل فيه رفعا نحو : لا قبيح فعله مذموم ، لا حسنا وجهه لك ، (ففعله) فاعل (قبيحا) ؛ لأنه صفة مشبهة وكذا (وجهه) فاعل حسنا ، أو نصبا نحو : لا طالعا جبلا ظاهر ، لا ضاربا بكرا فى الدار ، (فجبلا) و (بكرا) مفعولان ل (طالعا ، ضاربا) ؛ لأنهما اسما فاعل وكذا قولك : لا عشرين درهما ، (فدرهما) تمييز منصوب (بعشرين) أو جرا نحو : لا خيرا من زيد عندنا فمن (زيد) متعلق (خيرا) ؛ لأنه اسم تفضيل .

٢-وإما بالعطف نحو قولك : لا ثلاثة وثلاثين عندنا ، فـ(ثلاثين) معطوف على (ثلاثة) وله تعلق به بواسطة حرف العطف .

ويسمى هذا النوع أيضا مطولا وممطولا أى ممدودا من قولهم : مطلت الجديدة إذا مددتها .([1])

هذا ، وقد اختلف النحويون فى هذا النوع إذا وقع اسما لـ (لا) النافية للجنس على خمسة مذاهب **نفصلها فيما يلى** :-

المذهب الأول :-

عدم تنوين الشبيه بالمضاف جوازاً إذا وقع اسماً فيقال : لا قبيحَ فعله مذموم ، لا حسنَ وجهه لك ، لا طالع جبلا ظاهر ، لا ضاربَ بكرا فى الدار ، لا خير من زيدٍ عندنا ، لا ثلاثة وثلاثين عندنا ، وقد نسب هذا المذهب إلى البغداديين كلُ من الشيخ خالد الأزهرى والصبان بيد أن عبارتهما تُفهم أن

([1]) ينظر شرح ابن عقيل ٨/٢ ، ارتشاف الضرب ١٦٤/٢ ، ١٦٩ ، التصريح ٣٤٤/١ .

فتحة الشبيه بالمضاف حينئذ فتحة إعراب ؛ حيث عللا تنوين الشبيه بالمضاف بالحمل له على المضاف كما حمل عليه فى الإعراب .([1])

وأما أبو حيان والسيوطى فقد نصا على أن فتحة الشبيه بالمضاف عند البغداديين فتحة بناء ، فيكون مبنيا على الفتح ، وجعلا ذلك مخصوصا بكون معمول الشبيه بالمضاف ظرفا أو جارا ومجرورا بخلاف المفعول الصريح .([2])

وأما الشيخ خالد الأزهرى فقد نص على أن البغداديين يجيزون عدم تنوين الشبيه بالمضاف إذا كان معمولا صريحا ومثل له بنحو : لا طالع جبلا ظاهر .([3])

ومما سبق يتبين أن فى النقل عن البغداديين فى هذه المسألة خلافا فى فتحة الشبيه بالمضاف : هل هى فتحة إعراب أو بناء ؟ وفى جواز ترك تنويه : هلى هو مخصوص بكون معموله ظرفا أو جارا أو مجرورا أو يشمل المفعول الصريح أيضا ؟ .

وقد خرج ابن هشام على هذا المذهب قوله ﷺ : " لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلا معْطِيَ لَمِا مَنَعْتَ ".([4])

([1]) ينظر التصريح ٣٤٤/١ ، حاشية الصبان ٦/٢ .

([2]) ينظر ارتشاف الضرب ١٦٩/٢ ، ١٧٠ ، الهمع ١٤٧/١ .

([3]) ينظر التصريح ٣٤٤/١ .

([4]) هذا جزء من حديث نبوى أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الأذان . باب (الذكر بعد الصلاة) ، وكتاب الدعوات باب (الدعاء بعد الصلاة) ، وكتاب القدر باب (لا مانع لما أعطى الله) . وكذا أخرجه مسلم فى صحيحه كتاب الصلاة باب (اعتدال أركان الصلاة وتخفيضها فى تمام) وباب ما يقال إذا رفع رأسه من الركوع ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب الذكر بعد الصلاة وصفته .

بترك التنوين فى (مانع) ، (معطى) حيث ذكر أن جماعة الظـــروف فى الحديث المذكور وفى قوله تعالى : ﴿ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّـــهِ ﴾.([1]) ، ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ ﴾ .([2])

تتعلق باسم على مذهب البغداديين ، وجعله مما يراعى فيه المعرب معنى صحيحا ، ولا ينظر فى صحته فى الصناعة ([3])

المذهب الثانى :-

جواز تنوين الشبيه بالمضاف وعدم تنوينه وهو أحسن – أى عدم تنوينه – وقد نسب هذا المذهب إلى ابن كيسان أبو حيان ([4]) وكذا الســـيوطى حيـــث ذكر أن ابن كيسان أجراه فى ذلك مجرى المفرد فـــى البنـــاء لعـــدم الاعتـــداد بالمفعول من حيث أنه لو أسقط لصح الكلام .([5])

المذهب الثالث :-

جواز عدم تنوين الشبيه بالمضاف بقلة ، إلى هذا ذهب ابن مـــالك حيـــث قال فى التسهيل : " وقد يعامل غير المضاف معاملته فـــى الإعـــراب ونـــزع التنوين .([6])

وقال فى شرحه : " ولو تعلقت اللام بالاسم تعيـــن الإعـــراب وتوابعـــه غالبا ، نحو : " لا واهب لك درهما " . ([7])

وقال أيضا : " وقد يحمل على المضاف مشابهة بالعمل . ويمكن أن يكون

([1]) سورة هود ٤٣ .

([2]) سورة يوسف ٩٢ .

([3]) ينظر مغنى اللبيب ٥٣٩/٢ ، ٥٤٢ .

([4]) ينظر ارتشاف الضرب ١٦٩/٢ .

([5]) ينظر الهمع ١٤٧/١ .

([6]) ينظر تسهيل الفوائد ص ٦٧.

([7]) ينظر شرح التسهيل ٦٣/٢ .

من هذا قول النبى ﷺ : " لاَ صَمْتَ يَومٌ إلى الليلِ " (١) على رفع يوم بـــللمصدر على تقديره : بأن وفعل ما لم يسم فاعله ".(٢)

المذهب الرابع :-

جواز بناء الشبيه بالمضاف إذا كان مطولاً نحو : لا قائلَ قولاً حسنا ، ولا ضاربَ ضرباً كثيرا ، وقد نسب هذا المذهب إلى الكوفيين كلّ من أبى حيان (٣) والسيوطى .(٤)

المذهب الخامس :-

وجوب تنوين الشبيه بالمضاف ونصبه فتقول : لا قبيحاً فعله ، لا طالعـــاً جبلا. وقد نسب هذا المذهب إلى الجمهور كلّ من أبى حيان (٥) والسيوطى.(٦)

ونسبه إلى البصريين كل من ابن هشام (٧) والشيخ خـــالد الأزهـــرى (٨) والدمامينى (٩) وهو مذهب الخليل وسيبويه حيث قال فى كتابه : " هذا باب مـــا يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية ، وذلك من قبل أن التنوين لم يصر منتـــهى الاسم ، وهو قولك : لا خيرا منه لك ، ولا حسنا وجهه لك ، ولا ضاربا زيـــدا لك ؛ لأن ما بعد حسن وضارب وخير صار من تمام الاسم فقبـــح عندهـــم أن

---

(١) هذا جزء من حديث نبوى أخرجه عبد الرازق فى مصنفه برقم ١١٤٥٠ ، ١٥٩١٩ .
(٢) شرح التسهيل ٦٣/٢ .
(٣) ارتشاف الضرب ١٧٠/٢ .
(٤) الهمع ١٤٧/١ .
(٥) ينظر ارتشاف الضرب ١٦٩/٢ .
(٦) ينظر الهمع ١٤٧/١ .
(٧) ينظر مغنى اللبيب ٥٤٢/٢ .
(٨) ينظر التصريح ٣٤٤/١ .
(٩) ينظر حاشية الصبان ٦/٢ .

يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم ؛ لأن الحذف فى النفـــى فـــى أواخـــر الأسماء . ومثل ذلك قولك : لا عشرين درهما لك .

وقال الخليل – رحمه الله – : كذلك لا آمرا بالمعروف لـــك إذا جعلـــت بالمعروف تمام الاسم وجعلته متصلا بـــه ، كأنك قلت : " لا آمـــرا معروفـــا لك " .([1])

هذا وإذا كان ابن هشام قد خرج قول النبى ﷺ : " لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلا معْطِيَ لَمِا مَنَعْتَ " بعد تنوين اسم (لا) فى الموضوعين على مذهب البغداديين كما سبق فإن الدمامينى ذكر أنه يمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضا بأن يُجعل (مانع) اسم (لا) مفـــردا مبنيـــاً والخـــبر محـــذوف والتقدير ، لا مانعَ مانعٌ لما أعطيت ، واللام للتقوية ، وكذا القول فى ولا معطى لما منعت .([2])

([1]) الكتاب ٢/٢٨٧ .

([2]) ينظر حاشية الصبان ٢/٦ .

المسالة الثانية

حكم ويح – ويل – ويس ([1]) إذا وقعت منصوبة .

(ويح وويل وويس) من قبيل المصادر التى هى بدل من اللفظ بفعلها

ولها حالان :-

الحال الأولى : أن تكون مضافة نحو : ويحَ فلان وويلـــةَ وويسـة ، وويحَـك وويلَك وويسَك وويحَ غيرك ، وويلَ غـيرك ، وويـس غـيرِك

وهى من إضافة المصدر إلى مفعوله وفى هذه الحال تكون هـذه الكلمات منصوبة وجوبا .

الحال الثانية : أن تكون مفردة نحو : ويحًا له ووَيحُ له وويلاً له وويـلٌ لـه وويساً له وويسُ له وفى هذا الحال يجوز الرفع والنصب. ([2]).

وفى هذا يقول المبرد : " فأما قولهم : ويلٌ لزيد ، ووَيحٌ لزيد ، وتـبٌ لزيد ، وويس له . فإن أضفت لم يكن إلا النصبُ فقلت : ويحه وويلَه ، فإنمـا ذلك ؛ لأن هذه مصادر ، فإذا أفردت فلم تضف ، فأما النصب فعلـى الدعـاء وأما الرفع فعلى قولك : ثبت ويل له ؛ لأنه شىء مستقر ، فويل مبتدأ ، و(لـه) خبره ، وهذا البيت يِنشد على وجهين ، وهو :

كَسا اللؤمُ تَيْماً خُضرةً فى جُلُودِها

فَويلٌ لِتَيْمٍ مِنْ سرابِيلِها الخُضْرِ ([3]) " ([4])

([1]) (ويح) : كلمة رحمة و(ويل) كلمة عذاب ، وقيل هما بمعنى واحد و (ويـس) كلمة تقال فى موضع رأفة واستملاح . ينظر الصحاح مـادة : و ى ح ، و ى ل ، و ى س ، لسان العرب مادة : و ى ح ، و ى ل ، و ى س .

([2]) ينظر الهمع ١٨٩/١ .

([3]) البيت من البحر الطويل وهو لجرير فى ديوانه ص ٥٩٦ .

- السرابيل (جمع سربال) : وهو القميص ، والخضرة فى ألوان الناس السمرة كما فـى اللسان مادة خضر .
- الشاهد فيه قوله : (فويل لتيم) حيث روى برفع ويل ونصبه لإذ لم يضف والأكثر فـى كلام العرب رفعه بالابتداء .
- ينظر البيت فى الكتاب ٣٣٣/١ ، شرح المفصل ١٢١/١ ، لسان العرب مادة : ويل .

([4]) ينظر المقتضب ٢٢٠/٣ .

وإذا استعملت هذه المصادر منصوبة فإن العامل فيها يحـــذف وجوبـــا ؛ لأنها بدل من اللفظ به . وقد اختلف النحويون فى هذه الألفاظ الثلاثة هل هـــى من قبيل المصادر التى استعمل لها أفعال أو هى من المصادر التـــى أهملـــت أفعالها ولم تستعمل ، **وذلك على مذهبين نفصلهما فيما يلى :-**

المذهب الأول :-

أن ويله وويحه وويسه من قبيل المصادر التى نصبت وجوبا ؛ لأنها بـــدل من أفعالها المصوغة من ألفاظها ، فويله منصوبة بفعل تقديره (وال) وويحـــه منصوبة بفعل تقديره (واح) وويسه منصوبة بفعل تقديـــره (واس) ، وهـــو مذهب بعض البغداديين ذكر ذلك الشيخ خالد الأزهرى ([1]) وأنشد :

فما وال ولا واح

ولا واس أبو هند ([2])

المذهب الثانى :-

أن ويحه وويله وويسه من قبيل المصادر التى نصبت وجوبا ؛ لأنها بـــدلُ من اللفظ بأفعال غير مستعمله من ألفاظها فتكون ويحه منصوبة بفعل محـــذوف وجوبا تقديره (رحم) ؛ لأنها كلمة ترحم وتكون ويله منصوبة بفعل محـــذوف وجوبا تقديره (عذَّب) ؛ لأنها من كلمة عذاب .([3])

وقد نص على هذا جمع من النحويين منهم المبرد حيث ذكر أن ويـــح —

([1]) ينظر التصريح ١/٥٠٠ .

([2])البيت من الهزج ولم أقف له على نسبه .

وقد ورد منسوبا إلى لبيد فى شرح اللباب للاسفرابينى ولم أجده فى ديوانه . وينظر البيـــت فى المنصف ١٩٨/٢ ، والممتع ٥٦٧/٢ ، والارتشاف ٩٠/١ .

- الشاهد فى قوله : (وال ولا واح ولا واس) حيث استعمل الأفعال الماضية من المصـــادر (ويل ووِيح ووِيس) وهو جائز عند البغداديين .

([3]) ينظر التصريح ١/٥٠٠ .

ويل – ويس لم يجز أن يكون منها أفعال ([1]) ، وكذا أبو عثمان المازنى حيث قال : ، ومثل ذلك (ويل وويح ، وويس) هذه كلها مصادر ؛ لأن معناها الدعاء ، كـ (سَقْياً) من (سقيت) ، فلو على صاغوا منها فعلا لزمهم ما يستثقلون .([2])

وعلل ابن جنى امتناع استعمال أفعال لهذه المصادر فى أثناء شرحه عبارة المازنى السابقة بقوله : " إنما يعنى بما يستثقلون : أنه كان يلزم حذف الفاء فى المضارع ؛ لأنها كواو " وَعَدَ ووزن " وكان يلزم الياء الإعلال وحذفها وسكون اللام كما كان ذلك فى باع ، وقال " ، فكان يجب من هذا إعلال الفاء والعين جميعا وهذا إجحاف . فأما قولهم : " عِ كلاماً ، وشِ ثوباً ، ولِ أمراً ، وف بعهدك " . فإنما جاز حذف الفاء واللام جميعا ؛ لأنهما فى الطرفين ، ولم يجتمع الإعلالان فى جهة واحدة ."([3])

وذكر الأنبارى أن نصب ويلك على المصدر بفعل مقدر لم يستعمل ، ولم يستعمل منه فعل لأن فاءه وعينه من حروف العلة .([4])

وكذا ذكر أبو حيان أن (ويل ، ويح ، ويس) مصادر لا أفعال لها من لفظها ؛ لأن ويل وبابه مما كانت فاؤه واوا وعينه ياءا قليل .([5])

وأما البيت السابق الذى أنشده الشيخ خالد الأزهرى على ورود أفعال لهذه المصادر من لفظها فقد أورده ابن جنى ، ثم قال : " وهذا من الشاذ وأظنه مولداً " .([6])

وقال أبو حيان : " (واح ، وواس ، ووال) مصنوع ".([7])

([1]) ينظر المقتضب ٢٥٧/١ ، ٢٠٦/٢ ، ١٠٧ .
([2]) ينظر متن تصريف المازنى فى المنصف ١٩٨/٢ .
([3]) المنصف ١٩٨/٢ .
([4]) ينظر البيان فى غريب إعراب القرآن ٩٩/١ .
([5]) ينظر البحر المحيط ٢٧٠/١ ، ارتشاف الضرب ٩٠/١ .
([6]) المنصف ١٩٨/٢ .
([7]) ارتشاف الضرب ٢٠٨/٢ .

المسألة الثالثة

الخلاف فى وزن (سيِّد) ([1]) ونحوه .

ما كان من الأسماء على نحو (سيِّد ، كميِّت ، وهيِّن ، ليِّن) مما كانت عينه فى الأصل واوا فقبلت ياءا وأدغمت فى الياء التى بعدها أو كانت عينه ياءا فأدغمت فى الياء الزائدة كما فى (ليِّن) **مختلف فيه على مذاهب من** حيث : -

١- هل حركة عينه فتحه أو كسره ؟

٢- وهل فيه قلب مكانى أو لا ؟

وتفصيل ذلك فيما يلى :-

المذهب الأول :-

أن (سيِّد ، ميِّت) ونحوهما على وزن (فَيْعَل) والأصل (سَيْوَد ، مَيْوَت) من ساد يسود ن ومات يموت بفتح العين فيهما ك (ضَيْغَم ، صَيْرَف) .([2])

وقد نسب سيبويه ([3]) هذا المذهب إلى غير الخليل ونسبه الأنبارى ([4]) إلى قوم وأما الشيخ الأزهرى ([5]) فقد صرح بنسبته إلى البغداديين .

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن (فعيلا) – بفتح العين –له نظير فى كلام العرب (كرجل جَيْدَر ، وخَيْفَق ، وزيْتَب) وأن (فعِيلاً) بكسر العين

([1]) أصل (سيِد) سيود – فيعل – من ساد يسود فاجتمعت الواو والياء والأول منهما متأصل فى الذات والسكون ، وهما بمنزلة ما تدانت مخارجه وهما مشتركان فى المد واللين فقبلت الواو ياء ثم أدغمت الياء فى الياء ولا تقلب الياء واوا ؛ لأن الياء أخف ، والإدغام نقل الأثقل إلى الأخف (ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١٠ .

([2]) الصيرف والصيرفى : المحتال المتقلب فى أموره ، المتصرف فى الأمور المجرب لها (ينظر لسان العرب مادة (صرف) .

([3]) ينظر الكتاب ٣٦٥/٤ .

([4]) ينظر الإنصاف ٧٩٦/٢ .

([5]) ينظر التصريح ٧١٩/٢ .

ليس له نظير من الصحيح فى كلام العرب فكان هذا الأصل (فيعَـــلا) بفتـــح العين ثم كسرت العين وإنما غيرت حركتهما ؛ لأن الحركة قد تقلـــب إذا غـــير الاسم ، إلا تراهم قالوا بِصْرِىَ وقالوا أَمَوِىَ بفتح الهمزة ، وقالوا أخت وأصلـه الفتح وقالوا دُهرِىً فكذلك غيَّروا حركة (فيعَل) .

هذا ، وقد جاء فى بعض هذا المعتل (فيعَل) – بفتح العين – كما فـــى قول الشاعر :

مَا بَالُ عَيْنِى كَالشعِيبِ العَيَّن .([1])

بفتح الياء فى كلمة (عيَّن).([2])

ويضعفه أنه لو جاز أن يعتد بقولهم عَيَّن – بفتح العين – مـــع شـــذوذه وندوره لجاز أن يعتد بما حكى الأصمعى قال : حدثنى بعض أصحابنا قـــال : سمعتهم يقولون جاءت الصَّيْقِل – بكسر القاف – وإذا امرأة كأن وجهها سـيف فلما رأتنا أرخت البرقع فقلت يرحمك الله إنا سَفر وفينا أجر فلو منحتنـــا مـــن وجهك فانصاعت فتضاحكت وهى تقول :

وكنتَ متَى أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائداً

يقَلْبكَ يَوْما أَتْعبتْك المَنَاظرُ

([1]) هذا رجز لرؤية بن العجاج فى ديوانه ص ١٦٠ .

- (الشعيب) المزادة أو القربة ، العين : البالية .
- شبه عينه لسيلان دمعها بالقربة البالية فى سيلان مائها من بين خرزها لقدمها .
- الشاهد فى قوله (العين) حيث جاء المعتل من وزن فيعل مفتوح العين ولم يسمع إلا فى هذه الكلمة من المعتل .
- ينظر هذا الرجـــز فـــى الكتـــاب ٣٦٦/٤ ، الخصـــائص ٤٨٥/٢ ، المنصـــف ١٦/٢ ، الإنصاف ٨٠١/٢ ، شرح الشافية ١٥٠/١ ، ١٧٦/٢ ، ولسان العرب مـــادة (عيـــن) ، وشرح شواهد الشافية ص ٦١ .

([2]) ينظر الكتاب ٣٦٥/٤ ، الإنصاف ٨٠١/٢ ،٨٠٢ ، التصريح ٧١٩/٢ .

رَأَيْتَ الذَّى لاَ كُلُّه أَنْتَ قَادرُ

عَلَيْهِ ، وَلا عَن بَعْضهِ أَنْتَ صَابِرُ (١)

فصيقِل – بكسر العين – فى لشذوذه فى الصحيح بمنزلة عين فى المعتل وكما لا يعتد به فى الصيقل لشذوذ فكذلك فى عين .(٢)

المذهب الثانى :-

أن (سيِّد ، وميِّت) نحوهما على وزن فيعِل – بكسر العين – وقد نسب هذا المذهب إلى البصريين الأنبارى (٣) وجمال الدين بن منظـــور (٤) وأبـو حيان (٥) ، ونسبة الشيخ خالد الزهرى إلى المحققين مـن أهـل البصرة (٦).

وقد ذكر سيبوية أنه مذهب الخليل حيث قال : " وكان الخليـــل يقـول : (سيد فيعل) وإن لم يكن فيعل فى غير المعتل ؛ لأنهم قد يخصمون المعتل بالبناء لا يخصمون بع غيره المعتل ألا تراهم قالوا كيْنونة والقَيْدودة (٧) ... وليس فى

---

(١) ينظر عيون الأخبار لابن قتيبه ٢٢/٤ ، والإنصاف ٨٠٣/٢ ، ٨٠٤ .
(٢) ينظر الإنصاف ٨٠٣/٢ ، ٨٠٤ .
(٣) ينظر الإنصاف ٧٩٦/٢.
(٤) ينظر لسان العرب مادة (سود)
(٥) ينظر البحر المحيط ٨٣/١ .
(٦) ينظر التصريح ١٩/٢ .
(٧) الأصل (كيْنونة والقيدودة) والذى يدل على ذلك أن الشاعر يرده إلى الأصل فـــى حالـــة الاضطرار قال الشاعر :

قد فارقت قرينها القرينة وشخطت عن دارها الظعينة
باليتنا قد ضمنا ســفينة حتى يعود الوصل كينونـــة

إلا أنهم خففوه كما خففوا ريحان ،وأصله ريحان – بالتشديد علـــى فيعـــلان وأصـــل ريحان " ريوحان " فلما اجتمعت الواو إلا أن التخفيف والياء والسابق منها ساكن قلبوا الـــواو ياء وجعلوها ياء مشدودة ، وكما خففوا سيد وهين وميت إلا أن التخفيف فى نحو سيد وميـــت جائز والتخفيف فى نحو كيْنونة والقَيْدودة واجب ، وذلك لأن نهاية الاسم بالزيـــادة أن يكـــون على سبعة أحرف وهو مع الياء على سبعة أحرف ، فخففوه كما خففـــوا اشـــهيبات ، فقـــالوا الشهباب ، الإنصاف ٧٩٧/٢ ، ٧٩٨ .

غير المعتل ، فيعلُولُ مصدراً وقالوا فجاءوا به على فُعَله فى الجمع ولا يكـون فى غير المعتل للجمع ، ولو أرادوا فيعل لتركوه مفتوحاً كما قالوا (تَيَّحـان ، هَيَّبان ([1]) . ([2])

وممن ذهب إلى هذا أيضا المبرد حيث يقول : " هذا باب ما كانت عينـه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيها حرف لين وذلك نحو : سيِّد وميِّـت ، هيِّـن ، لَيِّن ؛ لأن هذا البناء إنما هو (فيعِل) من ياء أو واو فأمـا ذوات الـواو منـه فهين ، ميت ، سيد ، لأنه من ساد يسود ، مات يموت ، وأما لين فمـن اليـاء والحكم فيها واحد فى بنائهما على باب (فيعِل) ؛ لأنهما مشتركان فـى العلـة فخرجا إلى باب واحد " ([3]) .

واحتج أصحاب هذا المذهب بأمرين :

أحدهما :

أن (سيِّد) ونحوه وزنه فيعِل ؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن .

الثانى :-

أن هذا الصحيح إن لم يكن له نظير فى الصحيح ([4]) فإن المعتل قد يـأتى فيه ما لا يأتى فى الصحيح ؛ لأنه نوع على انفراده فقد يختص بأبنيـة ليسـت

([1]) النيحان هو الذى يعترض فى كل شىء الهيبان الذى يهاب كل شىء .
([2]) الكتاب ٤/٣٦٥ .
([3]) المقتضب ١/٢٦٢ .
([4])ويرى أبو حيان أن ما جاء على فيعل بكسر العين من الصحيح كقولهم صيقل بكسر القاف. - علم لأمراه من قبيل الشاذ ، ينظر البحر المحيـط ١/٨٣ ، وذكـر الشـهاب ١/٦٠٧ (أن صيقَل بفتح القاف على وزن فيعَل - وفى لسان العرب مادة (صقل) الصيقل بفتح القـلف هو شحاذ السيوف وجلاؤها .

للصحيح فمنها فُعَلَه فى جمع فاعل نحو قاض وقُضاة ، ومنـــها فيعَلُولـــة نحـــو كيَّنونة وقَيِّدودة وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح كان حمل سيِّد وهيِّن وميِّت على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره ([1]).وهذا المذهب هـو الراجح عند سيبوية ؛ لأن وزن فيعَل مختص بالمعتل وأما تيَّحان وهيَّبان والعَيَّن فى البيت السابق من قبيل الشاذ الذى لا يطرد .([2])

وذكر الشهاب أن هذا المذهب هو الصحيح عند اللغويين .([3])

المذهب الثالث :-

أن (سيد ، ميت) ونحوهما على وزن (فَعْيِل) بسكون العيـــن وكســـر الياء والأصل (سَوْيِد – مَوْيِت) فقدمت الياء الســـاكنة الزائـــدة علـــى الـــواو فصارت (سيود ، ميوت) فقلبت الواو ياءاً ؛ لأنهما اجتمعا فى كلمـــة وكـــان الأول منهما متأصلاً فى الذات والسكون ثم أدغمت الياء فى الياء .

وقد نسب هذا المذهب إلى الكوفيين الأنبارى ([4]) ، وأبو حيـــان ([5]) ورد هذا المذهب بأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له فى الصحيح ؛ لأن ياء فعيل لا تتقدم على عينة فى شىء من الصحيح ، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديـم والتأخير بما لا يوجد مثله فى الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله فـــى الصحيح ([6]).

([1]) ينظر الإنصاف ٢/٧٩٦ ، البحر المحيط ١/٢٨٣ ، التصريح ٢/٧١٩ .

([2]) الكتاب ٤/٣٦٦ .

([3]) ينظر حاشية الشهاب ١/٦٠٧ .

([4]) ينظر الإنصاف ٢/٧٩٥.

([5]) ينظر البحر المحيط ١/٨٣.

([6]) ينظر الإنصاف ٢/٨٠٢ .

ويرى الشهاب الخفاجى أن القول بأن أصل سيد فعيل فحدث فيه قلـــب مكانى تكلف (١) وذهب بعض الكوفيين إلى أن (سيَّد ، ميَّت) اصلهما (سويد ، مويت) إلا أنهم لما أرادوا أن يُعِلّوا الواو كما أعلوها فى (ساد ومات) قلبوهـا ألفاً فحذفت لالتقائها ساكنه الياء فيؤدى هذا إلى التباس وزن فعيل بفَعّل فـزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فعيل وفَعّل.(٢)

وهذا أيضا مردود بأنه لو جاز ما ذكر لكان ينبغى أن لا يجـوز فيـه التخفيف فلا يقال (سَيْد ، مَيْت) ؛ لأنه يؤدى إلى الالتباس المذكورة ولكن لمـا جاز ذلك – أعنى التخفيف فى (سَيِّد ، مَيِّت) بالإجماع دل على فسـاد هـذا القول .(٣)

هذا ، واستنتاجا مما سبق يتبين أن الراجح من هذه المذاهب هو المذهب البصريين لقوة حجتهم وسلامة من الرد عليـه وتضعيفـه بخـلاف المذهبيـن الآخرين ؛ وذلك أن العرب قد خصت معتل العين المزيد فيه بعد الفاء بالمجىء على زنة فيعل بكسر العين كسيد وميت وهين وخصت صحيح العين بـالمجىء على وزن (فَيْعَل) يفتح العين نحو صيرَف وجيدَر هذا هو الأصل الذى خصوا به الصحيح مثل كلمة (العيَّن) وربما جاءوا بكلمة من الصحيح على الـوزن الذى خصوا به المعتل مثل كلمة الصيقل التى حكاها الأصمعـى وهـذا وذاك شاذان .(٤)

---

(١) ينظر حاشية الشهاب ٦٠٧/١ .

(٢) ينظر الإنصاف .٧٩٦/٢ .

(٣) ينظر الإنصاف ٦٠١/٢ ، ٨٠٢ .

(٤) ينظر الانتصاف من الإنصاف ٨٠٤/٢ .

المسألة الرابعة

حكم فاء الافتعال المبدل من همزة

إذا كانت فاء الافتعال واواً أو ياءاً وجب فى اللغة الفصحى إبدالها تـــاء فيه (١) وفى فروعه إبدالا قياسيا ، ومثال ذلك أن يبنى من الوصل علـــى هـــذه الصيغة وفروعها فيقال اتِّصال واتَّصَل واتَّصِلْ ويتَّصِل ومُتَّصِل ومُتَّصَـــل بـــه والأصل اوتصال واو تصل موتصل وموتصل به أو يبنى من اليسر أيضا على هذه الصيغة وفروعها فيقال اتِّيسار واتَّسرَ ويتَّسر و اتَّسِرْ ومتَّسرٌالأصل ايتســار وايتسَرَ ويتسر وايتسِرْ ومُيْتسِر . (٢)

ومقابل اللغة الفصحى السابقة لغة بعض الحجازيين حيث يبدلون حـــرف اللين من جنس حركة ما قبله فيقلون : با تعد مُوتعد ايتعاداً .(٣) وما سبق مـــن قلب الواو والياء تاءً إذا وقعت إحداهما فاءًللأفتعال وما تصرف منه مشـــروط بكونهما أصليتين غير مبدلتين من حرف آخر فإن كانتا مبدلتين من همزة كمـــا فى (أوتمن) من الأمانة (واتِزر) من الإزار ، فلا يجوز قلب إحداهما يـــاءً ، وقولهم فيما سبق (اتُمِن) ، (واتَّزر) بإبدال الواو والياء تاءً وإدغامها فى تـــاء الافتعال شاذ (٤) .

---

(١) إنما ابدلت الواو فى ذلك تاء ؛ لأنها لو لم تقلب لتلاعبت بها حركات ما قبلها ، فيلزم قلبها ياء بعد الكسر فى نحو : ايتصل ، وقلبها ألفا بعد الفتح نحو : ياتصل وذلك على لغة مـــن يقول فى يوجل : ياجل فلما رأو مصيرها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلـــوا منـــها حرفا جلداً قوياً يلزم وجهاً واحداً وهو التاء – وهو اقرب الزوائد من الفم الى الواو ليوافق ما بعده لفظا فيدغم فيه ويقع النطق بهما دفعه واحده (ينظر شرح المفصل لابـــن يعيـــش ٣/١٠ ، شرح الأشمونى ٣٢٩/٤ ، ٣٣٠ .

(٢) ينظر الكتاب ٣٣٤/٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٦٥ ، التصريح ٧٣٦/٢ ، شـــرح الأشمونى والصبان ٣٢٩/٤ .

(٣) ينظر الكتاب ٣٣٤/٤ ، التصريح ٧٣٧/٢ ، شرح الأشمونى ٤/ ٣٣٠ .

(٤) ينظر التصريح ٧٣٧/٢ ، شرح الأشمونى ٣٣٠/٤.

وجعل ابن مالك ذلك الإبدال قليلاً فقال : " تُبدل فى اللغة الفصحى التـــاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت واواً أو ياءً غير مبدلة من همزة وقد تبـــدل وهى بدل منها " . ([1])

وأما البغداديون فإنهم يبدلون الواو والياء المبدلتين من الهمزة تـــاءً فـــى الافتعال ، وحكوا من ذلك ألفاظاً وهى : " اتَّزَرَ ، واتَّمَنَ ، واتَّهَلَ ، واتَّكَلَ " من " الإزار والأمانة والأهل والأكل " .

ذكر هذا المذهب الشيخ خالد الأزهرى ([2]) وجعل منه قولـــه ﷺ : " وإنْ كَان قَصيراً فَلْيَتَّزر به " ([3]) .

ووافق الجوهرى ([4]) وجمال الدين بن منظور ([5]) البغداديين حيث نصـــا على أن الاتخاذ افتعال من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال الياء تـــاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منـــه فَعِـــلَ يَفْعَل وقالوا تخِذَ يتخذُ ، وقرئ ([6]) ﴿ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ ([7]) .

وقد غلَّط الشيخ خالد الأزهرى والأشمونى الجوهرى فى هذا حيث نصـــا على : " أن قول الجوهرى فى اتخذ إنه افتعل من الأخذ وهم " ([8]) .

([1]) تسهيل الفوائد ص ٣١٢ .

([2]) ينظر التصريح ٧٣٨/٢ .

([3]) أخرجه الإمام مالك فى الموطأ ١٤١/١ . كتاب النداء للصلاة .

([4]) ينظر الصحاح مادة (اخذ) .

([5]) ينظر لسان العرب مادة (أخذ) .

([6]) القراءة المذكورة لابن كثير وأبى عمرو ويعقوب وابن محيصن واليزيدى والحســـن بتـــاء مفتوحة مخففة وخاء مكسورة بلا ألـــف وصـــل (ينظـــر الكشـــف ٧٠١ ، والاتحـــاف ٢٢٣/٢).

([7]) سورة الكهف (٧٧) .

([8]) ينظر التصريح ٧٣٨/٢ ، الأشمونى ٣٣٠/٤ .

قال الشيخ ياسين : " فإن الإقدام على تغليط الجوهرى ليس بالهين فيجوز أن يكون ذلك مذهباً له كما ذهب البغداديون إلى ذلك فى اتَّزر واتَّمن واتَّهل واتَّكل كما حكاه الشارح عنهم ، ولا يقال : الجوهرى ليس من أرباب المذاهب ؛ لأنا لا نسلم بذلك مع أن الظاهر يساعده (١) .

ويرى بهاء الدين بن النحاس : " أن اتخذ مما أبدل فيه الواو تاء ؛ لأن فيه لغة يقال وخذ بالواو فجاء على هذه اللغة " (٢) .

وعلى هذا تكون الواو الواقعة فاءاً للافتعال ليست مبدلة من همزة بل هى أصلية .

---

(١) حاشية الشيخ ياسين ٢/٣٩٥ .

(٢) ينظر التعليقة لابن النحاس على المقرب ٢/٧٩١ .

المبحث الثانى

موافقة البغداديين للبصريين

المسألة الأولى

حقيقة اللام الواقعة بعد [إن] ([1]) المخففة

تمهيد : فى حكم مجئ اللام بعد " إن " المخففة .

لمجئ اللام بعد " إن " المخففة ثلاث حالات :-

الحال الأولى :

وجوب مجيء اللام بعد " إن " المخففة ، وذلك إذا أهملت نحو قولك : إنْ زيدَ لمنطلقٌ إذا لم يكن فى الكلام قرينة لفظية ولا معنوية تدل على كون " إن " هى المخففة من الثقيلة .

الحال الثانية :

جواز مجيء اللام وتركها بعد (إنْ) المخففة ، وذلك إذا أعملت (إن) فنصبت بها نحو قولك : إن زيداً لمنطلق ، ويجوز ترك اللام فتقول : إن زيداً منطلقٌ ؛ لأن الفرق بين (إن) المخففة والنافية يحصل بالعمل ([2]).

الحال الثالثة :

امتناع مجيء اللام بعد " إن المخففة وذلك إذا قامت قرينة لفظية أو معنوية على أن المراد (إن) المخففة لا النافية :

(أ) فاللفظية بأن يكون الخبر منفياً نحو : إن زيدٌ لن يقوم ، أو لم يقم أو لما يقم أو ليس قائماً .

([1]) تخفف (إن) المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الإسمية ، فتدخل على الأفعال الناسخة التى تدخل على ما كان أصله المبتدأ والخبر وإذا دخلت " إن " المخففة على الجملة الإسمية فيكثر الإهمال ويقل الإعمال ، ينظر الكتاب ١٠٤/٢ ، ١٤٠/٢ ، ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨/١ .

([2]) ينظر المقتضب ٣٦٠/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨ ، ٧٢ ، التصريح ٣٢٩/١ .

(ب) والمعنوية بأن يكون الكلام سبق للإثبات والمدح كقوله :-

أنا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيمِ من آل مالكِ

وإن مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ (١)

إذا لو كانت " إن " نافية لكان هجواً وذماً ، فلو حمل الكلام علـــى ذلـــك لتناقض واضطراب ، والشاعر إنما يمدح قومه ويفتخر بهم (٢) .

حقيقة هذه اللام :-

اختلف النحويون فى اللام الواقعة بعد (إنْ) المخففة على ثلاثة مذاهب ، نفصلها فيما يلى :-

المذهب الأول :

أن هذه اللام هى لم الابتداء أفادت – مع إفادتها توكيد النسبة وتخليـــص المضارع للحال – الفرق بين (إن) المخففة من الثقيلة وإن النافيـــة ، ولـــهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة ، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبـــات كقراءة :﴿ وَإِنْ كُـــلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٣) بكســـر اللام وتخفيـــف

---

(١) البيت للطرماح – الحكم بن حكيم – وكنيته أبو نضر ، وهو شاعر طائى ، وهو من البحر الطويل .

- اللغة : (إنا ابن أباة الضيم) يروى مكانه : (ونحن أباة الضيم) ، و(أباة) جمـــع آب اسم فاعل من أبى يأبى أى ممتنع و (الضيم) ، و (مالك) اسم قبيلة الشـــاعر ، و (كرام المعادن) طيبة الأصول .
- الشاهد فى قوله : (وإن مالك كانت .. إلخ) حيث لم يأت باللام الفارقة فى خـــبر (إن) المخففة اعتمادا على المعنى بقرينة أن الكلام فى مقام المدح والافتخار .
- (ينظر البيت فى أوضح المسالك رقم ١٤٦ ، شرح ابن عقيل ١/٣٧٥ ، العينـــى ١/٢٤٦ ، ٢٤٧ ، والتصريح ١/٢٣١ ، والهمع ١/١٤١ ، والدرر اللوامع ١/١١٨ ، ١١٩) .

(٢) ينظر التصريح على التوضيح ١/٢٣١ ، الهمع ١/١٤١ .

(٣) سورة الزخرف ٣٥ .

الميم (١) أى للذى ، وكقوله :

إن كُنْتُ قاضِيَ نَحبيِ يَومَ بينكُمْ

لَوْ لَمْ تَمنُّوا بوعدِ غَيْرِ تَوْديعِ (٢)

إلى هذا ذهب أكثر البغدادين نص على ذلك الشيخ خـــالد الأزهــرى (٣) والسيوطى (٤) .

وممن نص على هذا أبو على الفارسى حيث قال : " ظننـــت أن فلانــاً نحوىُ محسن ، حتى سمعته يقول : إن اللام التى تصحب إن الخفيفة هـــــى لامُ الابتداء ، فقلت له : أكثر نحوى بغداد على هذا " . (٥)

وممن ذهب إلى هذا أيضاً سيبويه حيث يرى أنه يلزم مجىء اللام بعـــد (إن) المخففة فرقاً بينها وبين النافية وتعويضاً عما حذف منها نص على ذلـك فى كتابه حيث قال : " واعلم أنهم يقولون إن زيد لذاهـــب وإن عمـــرو لخـــير منك ، لما خففها جعلها بمنزلة (لكن) حين خففها ، وألزمها اللام لئلا تلتبـــس بإن التى هى بمنزلة (ما) التى تنفى بها " (٦) .

وقال فى موضع آخر : " و (إن) توكيد لقوله : زيد منطلق وإذا خففت

---

(١) القراءة المذكورة لأبى رجاء ينظر المحتسب ٢/٢٥٥ .

(٢) البيت : من البحر البسيط ، ولم أقف له على نسبة .

- والشاهد فيه : ترك اللام الفارقة بين (إن) المخففة من الثقيلـــة ، و " إن " النافيـــة ، لوجود دليل على " أن " التى فى صدر البيت هى " إن " النافية ، وهو قوله : (لو لـــم تمنوا) .
- ينظر البيت فى المغنى ١/٢٣٢ ، شرح شواهده ٢/٦٠٤ .

(٣) ينظر التصريح على التوضيح ١/٣٢٩ .

(٤) ينظر الهمع ١/١٤١ .

(٥) ينظر مغنى اللبيب ١/٢٣٢ .

(٦) الكتاب ٢/١٣٩ .

فهى كذلك تؤكد ما يتكلم به وليثبت الكلام ، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها " ([1]) .

وكذا الأخفش الأوسط حيث نص فى (كتاب المسائل الكبير) على أن اللام الواقعة بعد المخففة هى الواقعة بعد المشددة ، ذكر ذلك ابن مالك وهو الصحيح عنده ([2]) .

ومن ذهب إلى هذا أيضاً الأخفش الأصغر ذكر ذلك ابن عقيل ([3]) والشيخ خالد الأزهرى ([4]) والسيوطى ([5]) كما ذكر ابن عقيل ([6]) والسيوطى ([7]) أنه مذهب ابن الأخضر أيضاً .

ومما يؤكد كون اللام الواقعة بعد إن المخففة هى لام الابتداء المفيدة للتوكيد ، اجتلبت للفرق بينها وبين إن النافية أنها تدخل فى خبر إن المخففة مع الإعمال نحو : إن زيداً لقائم وإن لم يكن ثَّم لَبْسُ ([8]) .

المذهب الثانى :

أن اللام الواقعة بعد (إن) المخففة لام اجتلبت للفرق بينها وبين (إن) النافية وهى غير لام الابتداء ، وممن ذهب إلى هذا أبو القاسم الزجاجى حيث ذكر فى كتابه (حروف المعانى) ، أن اللام فى نحو قولك : إن زيدُ لقائم ،

([1]) الكتاب ٢٣٣/٤ .

([2]) ينظر شرح تسهيل الفوائد ٣٦/٢ .

([3]) ينظر شرح ابن عقيل ٣٨٠/١ .

([4]) ينظر التصريح ٣٢٩/١ .

([5]) ينظر الهمع ١٤٢/١ .

([6]) ينظر شرح ابن عقيل ٣٨١/١ .

([7]) ينظر الهمع ١٤٢/١ .

([8]) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٨ .

هى الفارقة بين الإيجاب والنفى ، وفرق بينها وبين لامى الابتداء والتأكيد بأنـــها تدخل على الماضى نحو قولك : إن زيد لقام بخلافهما وأنها تدخل على المفعول به نحو قوله : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ (١) بخلافهما (٢) .

وكذا أبو على الفارسى فى معرض حديثه عن لام الابتداء حيث قـــال : " فأما اللام التى تصحبها مخففة فهى لأن تفرق بينها وبين (إن) التى تجىء نافية بمعنى (ما) كالتى فى قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيـــهِ ﴾ (٣) وليست هذه اللام بالتى تدخل على خبر (إنَّ) المشددة التى هـــى للابتـــداء ، لأن تلك كان حكمها أن تدخل على (إن) فأخرت إلى الخبر لئلا يجتمع تأكيدان إذ كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى أو هو واقع موقعه ، وراجع إليـــه ، فـــهذه اللام لا تدخل إلا على المبتدأ أو على خبر (إنَّ) إذ كان إيـــاه فـــى المعنـــى أو متعلقا به ، ولا [على شىء] من الفعل إلا على ما كان مضارعا واقعـــا فـــى خبر (إنَّ) وكان فعلاً للحال .

فإذا لم تدخل إلا على ما ذكرنا لم يجز أن تكون هذه اللام التى تصحـــب (إنْ) الخفيفة إياها ، إذ لا يجوز دخول لام الابتداء على الفعل الماضى ، وقـد وقع بعد (إن) هذه الفعل نحو : ﴿ إِنْ كَـــادَ لَيُضِلُّنَـــا ﴾ .(٤) ، ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَـــا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ .(٥) وقد جاوزت الأفعال الواقعة بعد (إن) فعملـــت فيمـــا بعد اللام ، ومعلوم أم لام الابتداء التى تدخل فى خبر (إنَّ) الشديدة لا يعمـــل الفعل الذى قبلها فيما بعدها ، وذلك قولُهُ : ﴿ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾ .(٦) وقول القائل :

---

(١) سورة الأعراف ١٠٢ .
(٢) ينظر حروف المعانى للزجاجى ٤٣ .
(٣) سورة الأحقاف ٢٦ .
(٤) سورة الفرقان ٤٢ .
(٥) سورة الأعراف ١٠٢ .
(٦) سورة يونس ٢٩ .

هبلتك أمك إن قتلت لفارسا

حلت عليك عقوبة المتعمد (١)

ولما عمل الفعل فيما بعد هذه اللام ، علم من ذلك أنها ليست التى تدخل فى خبر (إن) الشديدة " .(٢)

وذكر ابن جنى فى المحتسب أنه إذا خففت (إن) وأبطل عملها لزمتها اللام فى آخر الكلام للفرق بينها وبين إن النافية بمعنى ما وذلك قولك (إن) زيد لقائم (٣) ، وممن ذهب إلى هذا أيضا ابن أبى العافية ، ذكر ذلك ابن عقيل (٤) والسيوطى . (٥)

واستدل لهذا المذهب بما يلى : -

١- أن لام الابتداء منوية بالتأخير من تقديم ،واللام الفارقة بخلافها ؛ إذ لا تدخل فى الجملة الفعلية .

٢- أن اللام الفارقة يعمل ما قبلها فيما بعدها بخلاف لام الابتداء ، فلا يقال : إنك قتلت لمسلما .

---

(١) هذا البيت من البحر الكامل .

- من قصيدة لعاتكة بنت زيد بنت عم عمر بن الخطاب ترثى بها الزبير بن العوام ، والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير ، ونسب فى العقد الفريد لأسماء بنت أبى بكر ٢٧٧/٣ .
- ويروى (تالله ربك) مكان (هبلتك أمك) ويروى مكان أيضا (شلت يمينك) و (وجبت) بمعنى حقت مكان (حلت) .
- ينظر هذا البيت فى البغداديات ص ١٧٨ ، سر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢ ، المحتسب ٢٥٥/٢ شرح المفصل ٢٧١/٨ ، شرح شواهد المغنى ٧١/١ ، خزانة الأدب ٣٧٣/١٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ .

(٢) ينظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ١٧٦،١٧٧ ، ١٧٨ .

(٣) ينظر المحتسب ٢٥٥/٢ .

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٣٨٠/١،٣٨١ .

(٥) ينظر الهمع ١٤٢/١ .

٣- أنها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعمولة من الفاعل والمفعول كقوله تعالى :﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ .([1])

وَرُدَّ ما استدل به هؤلاء بأن ذلك كله إنما جاز تبعا وتسمحا على خلاف الأصل لضرورة الفرق فإنها تبيح أكثر من ذلك .([2]) ورد ابن مالك أيضا ما استدل به أصحاب المذهب الثانى بأن يقال : إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولا لما قبلها من الأفعال ؛ لأن الفعل بعد المخففة فى موضع الخبر الذى كان يلى المشددة فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها ؛ لأن من قال : " إن قتلت لمسلماً " بمنزلة من قال : " إن قتيلك لمسلم " أو يقال لما بطل عمل (إن) بالتخفيف وقصد بقاؤها توكيدا على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية فكان الأولى بذلك اللام التى كانت تصحب حال التشديد ، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد ، من التأخير فى اللفظ ، والتقدم فى النية بها التقديم ، وبما تقدم عليها التأخير .([3])

ثمرة الخلاف :

تظهر ثمرة الخلاف بين المذهبين عند دخول (علمت) وأخواتها فإن كانت اللام للفرق لم تعلق فعل العلم وإن كانت للابتداء علقته ومن ثم وقع الخلاف فى مسألة جرت بين الأخفش الأصغر والفارسى ثم ابن الخضر وابن أبى العافية وهى قوله ﷺ : " قَدْ عَلِمنَا إِنْ كنْتَ لَمؤْمِناً " .([4])

([1]) سورة الأعراف ١٠٢ .

([2]) ينظر البغداديات لأبى على الفرسى ص ١٧٧، ١٧٨، التصريح ٣٢٩/١ ، الهمع ١٤٢/١.

([3]) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٦/٢ .

([4]) هذا جزء من حديث نبوى شريف وقد أخرجه البخارى فى صحيحه . كتاب الوضوء. باب من لم يتوضأ إلا من المغشى المثقل ، كما أخرجه مالك فى موطنه . كتاب النداء للصلاة . باب ما جاء فى صلاة الكسوف .

فقال الأخفش وابن الأخضر لا يجوز فى (إن) إلا الكسر بناء على أن اللام للابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل وقال أبو على الفارسى وابن أبى العافية لا يجوز فى (إن) إلا الفتح بناء على أن اللام الفارقة غير لام الابتداء . (١)

وظاهر هذا القول دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس (بإن) النافية حتى يحتاج للفرق ، وقد يقال إنها دخلت بعد إن المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة وأبقيت اللام ، فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهمزة أو يقال لام الفرق قد تدخل مع الاحتياج إلى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (٢) .

المذهب الثالث :

أن (إن) المخففة إذا دخلت على الجملة الاسمية كانت اللام للابتداء نحو : إن زيد لقائم ن وإن دخلت على الجملة الفعلية كانت اللام للفرق نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ .(٣) ذكر هذا المذهب السيوطى ونسبه إلى بعض النحويين . (٤)

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٤٩/٢ .شرح ابن عقيل ٣٨٠/١ ، الهمع ١٤٢/١ ، شرح الأشمونى ٢٨٨/١ .

(٢) ينظر حاشية الصبان ٢٨٨/١ ، ٢٨٩ .

(٣) سورة الأعراف ١٠٢ .

(٤) ينظر الهمع ١٤٢/١ .

المسألة الثانية

حكم وقوع الحال معرفة

ورد عن العرب أمثلة غير قليلة وقعت المعرفة فيها حالا ومن ثم اختلفت آراء النحويين فى حكم وقوع الحال معرفة ما بين الإجازة المطلقة والإجازة المشترطة والمنع مع التأويل لما ورد على التفصيل التالى :-

المذهب الأول :

أنه يجوز أن تقع الحال معرفة مطلقا بلا تأويل فتقول : جاء زيد الراكبَ ، قياساً على الخبر وعلى ما سمع من ذلك كقولهم : جاءوا الجَمَّاء الغفير . **فأَرْسلَهَا الْعِرَاكَ** . (١)

اجتهد وحدك ، كلمته فاه إلى فىَّ (٢) .

وقد نسب هذا المذهب إلى يونس والبغداديين الشيخ خالد الأزهرى (٣)وقد سبقه إلى هذا ابن عقيل (٤) وأبو حيان (٥) وتبعهم السيوطى(٦) والأشمونى.(٧)

---

(١) هذا جزء من صدر بيت من البحر الوافر للبيد فى ديوانه ص ٨٦ وتمامه :

وَلَمْ يَذُدْها ولم يشفِق على نَغَصِ الدِّخَالِ

- أرسلها " أى خلاها وأطبقها " العراك " ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء " يذدها " يطردها " يشفق " يرحم " نغص " مصدر نغص الرجل إذا لم يتم مراده ونغص البعير إذا لم يتم شربه " الدخال " إن يداخل الرجل بعيره الذى شرب مرة مع الابل التى لم تشرب حتى يشرب معها وذلك إذا كان البعير كرعا أو شديد العطش ، أو ضعيفاً .
- الشاهد فى قوله : " أرسلها العراك " حيث وقعت الحال معرفة " العراك " .
- ينظر البيت فى الكتاب ٣٢٧/١ ، أساس البلاغة مادة (نغص) ، شرح المفصل ٦٢/٢ ، لسان العرب ٩٩/٧ (نغص) .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢٤٨/٢ ، ٢٤٩ ، الهمع ٢٤٩/١ ، شرح الأشمونى ١٧٢،١٧١/٢.

(٣) ينظر التصريح ٥٨٠/١ .

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٢٥٠/٢ .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٣٣٧/٢ .

(٦) الهمع ٢٣٩/١ .

(٧) شرح الأشمونى ١٧٢/٢ .

وأمـــا ابـــن عصفـــور فقد نسب هذا المذهب إلى يونـــــس بـــن حبيـــب فقط.([1])

فـــ(الجمَّاء ، العراك) حالان معرفتان بـــ(ال) و (فـــــاه ، وحـــدك) حالان معرفتان بإضافتهما إلى المعرفة وهو ضمير الغائب فى الأول وضمـــير المخاطب فى الثانى .

المذهب الثانى :

أنه يجب تنكير الحال فلا يجوز تعريفها ، وما ورد منها معرفـــا لفظـــا فهو منكر معنى فقولهم : (جاءوا الجماء الغفير) تقديره (جـــاءوا جميعـــا) وقولهم : (وأرسلها العراك) تقديره (أرسلها معتركة) ، وقولهم : (اجتـــهد وحدك) تقديره (اجتهد منفردا) وقولهم : (كلمته فـــاه إلـــى فـــى) تقديـــره (كلمته مشافهة) .([2]) وقد نسب هذا المذهب إلى جمهور النحويين كل من ابـــن عقيل ([3]) وأبى حيان ([4]) والسيوطى([5]) .

وممن ذهب إلى هذا أيضاً سيبويه حيث قال : " ولا يجوز للمعرفـــة أن تكون حالاً كما تكون النكرة ، فتلتبس بالنكرة ، ولو جاز ذلك لقلت : هذا أخوك عبد الله ، إذا كان عبد الله يعرف به ، وهذا كلام خبيث يوضع غير موضعه .. فالنكرة تكون حالاً وليست تكون شيئا بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك . ([6])

([1]) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٧/١ .

([2]) ينظر شرح ابن عقيل ٢٤٨/٢، ١٤٩ ، شرح الشمونى ١٧١/٢ ، ١٧٢ .

([3]) ينظر شرح ابن عقيل ٢٤٨/٢ .

([4]) ينظر ارتشاف الضرب ٣٣٧/٢.

([5]) ينظر الهمع ٢٣٩/١.

([6]) الكتاب ١١٤/٢.

وقد علل ابن يعيش مجئ الحال نكرة بأنها فـــى المعنـــى خـــبر ثـــان ، فقولك : جـــاء زيد راكباً تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه فى حال مجيئه ، وأصل الخبر كونه نكرة ، وأنها تشبه التمييز فى الباب فكانت نكـــرة مثلـــه ، وأنها تقع فى جواب كيف جاء ء ؟ وكيف سؤال عن نكرة . ([1])

وكذا علله ابن مالك بأنه لما كان الغالب اشتقاقها وتعريـــف صاحبـــها ، لأنه مخبر عنه بها الزموها التنكير ، لئلا يتوهم كونهما نعتـــاً ([2]) ومنعوتـــا ، وأيضاً فإن الحال فضلة ملازمة للقصيلة ، فاستثقل واستحق التخفيـــف بلـــزوم التنكير وليس غير الحال من الفضلات ملازما للقصيلة لجواز صيرورته عمـــدة بقيامه مقام الفاعل كقولك : فى ضربت زيداً : ضُرِبَ زيدٌ وفى اعتكفت يـــوم الجمعة : اعتُكف يومُ الجمعة وفى اعتكفت اعتكافاً مباركـــاً اعتُكِـــفَ اعتكـــافَ مباركَ ، وفى قمت إجلالاً لك : قيم إجلالَ لك فلصلاحية ما سوى الحـــال مـــن الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال .([3])

المذهب الثالث :

أنه يجوز أن تأتى الحال على صورة المعرفة إذا تضمنت معنى الشـــرط وهو مع ذلك نكرة نحو : عبد الله المحسن أفضلُ منه المسيءَ ، عبد الله عندنـــا الغنيَّ فأما الفقير فلا ، وأنت زيداً أشهر منك عمراً ، فالأحوال فى هذه الأمثلـــة وقعت معرفة ، لأنها تضمنت معنى الشرط ، إذ التقدير فى الأول عبـــد الله إذا أحسن أفضلُ منه إذا أساء وفى الثانى عبد الله عندنا إذا استغنى فأما إذا افتقـــر

([1]) شرح المفصل ٢/٦٢.

([2]) أى ولو مقطوعا عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لايظهر إلا عند اتحاد حركتى الحـــال وصاحبها ، أو يقال حملت حالة الاختلاف فى الحركة على حالة الاتفاق فيها طرداً للباب ينظر حاشية الصبان ٢/١٧٢.

([3]) ينظر شرح التسهيل ٢/٣٢٥ ، ٣٢٦ .

فلا وفى الثالث وأنت إذا تسميت زيدا أشهر منك إذا تسميت عمراً وسمع : لـذو الرُّمَّةِ ذا الرمة أشهر منه غيلاناً على تقدير إذا سمى ذات الرمة أشهر منـــه إذا سمى غيلاناً.

وأجازوا أيضا انتصاب ضمير الغائب على الحال بالشرط المتقدم نحـــو: عبد الله إياه أشهر منه إياها ، ولا يجوز ذلك عندهـــم فـــى ضمـــير الخطـــاب والتكلم ، فلا يقال : زيد إياى أشهر منه إياك .

فإذا لم تتضمن المعرفة معنى الشرط لم يجز وقوعها حالاً عندهم ، فـــلا يقال : جاء زيد الراكب .([1])

وقد نسب هذا المذهب الى الكوفيين كل مـــن أبـــن عقيـــل ([2]) وأبـــــى حيان ([3]) والشيخ خالد الأزهرى ([4]) والسيوطى ([5]) والأشـــمونى ([6]) ويـــرى الجمهور أن انتصاب المحسن وشبهه على أن يكـــون خـــبراً لكـــان محذوفـــا وانتصاب (ذا الرمة) وشبهه بفعل التسمية المحذوف .([7])

وهذا ، وقد اختلف النحويون فى إعراب الأمثلة السابقة :

- فذهب سيبويه فى (جاءوا الجمَّاء الغفير) أن الجمَّاء اسم موضوع موضـــع المصدر أى (مررت بالجموم الغفير) ، على معنى : مررت بـــهم جـــامين غافرين . ([8])

([1]) ينظر ارتشاف الضرب ٣/٣٣٧، التصريح ١/٥٨٠، الهمع ١/٣٩، شرح الأشمونى ٢/١٧٢.

([2]) ينظر شرح ابن عقيل ٢/٢٥٠.

([3]) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٣٣٧.

([4]) ينظر التصريح ١/٥٨٠.

([5]) ينظر الهمع ١/٢٣٩.

([6]) ينظر شرح الأشمونى ٢/١٧٢.

([7]) ارتشاف الضرب ٢/٣٣٧ ، الهمع ٢/٢٣٩.

([8]) ينظر الكتاب ١/٣٧٥ ، وشرح المفصل ٢/٦٣.

وهو مذهب أبى على الفارسى أيضا نص على ذلك بقوله :

" إذا قلت : (جاءنى القوم الجماء الغفير) ، نصبت (الجماء) ، لأنـــها أسم وقع موقع المصدر ، إذ دل على ما يدل عليه المصدر ، ألا ترى أنه يـدل على ضرب من الكثرة والجماعة ؟ ، كذلك يدل قولك : (طـــراً) و(قاطبـة) ، فلما دل هذا على حدث كما يدل المصدر صار بمثابته " (١).

- وذهب الى أن الجماء الغفير منتصب على المدح لا حال (٢) .
- ومذهب الفارسى فى (أرسلها العراك) أن العراك ليس حالاً فـــى الحقيقـة وإنما الحال هو العامل المضمر الناصب (للعراك) وهـــو فعـل والتقديـر (تعترك العراك) . (٣)

وذهب بعضهم الى أن العامل فى (العراك)ليس فعلاً مقدراً وإنما هو اسـم مشتق من (العراك) فيكون التقدير أرسلها (معتركـة العـراك) وعلـى هذيـن الوجهين يكون العراك منصوباً على المصدرية . (٤)

وذهب ابن طاهر وابن خروف الى أن (العراك) ليس معمـــولا لعـامل مضمر به هو واقع موقع اسم فاعل منتصب على الحال بنفسه مشتق من لفظـه ومن معناه فيكون التقدير أرسلها معتركة . (٥)

وذهـب الكوفيون الى أن العراك منصوب على أنه مفعول ثان لأرسلها ، لأنه مضمن معنى أوردها .(٦)

---

(١) المسائل المنثورة ص١٧.

(٢) ينظر الارتشاف ٣٣٨/٢.

(٣) ينظر الارتشاف ٣٣٨/٢.

(٤) ينظر الارتشاف ٣٣٨/٢.

(٥) ينظر الارتشاف ٣٣٨/٢.

(٦) ينظر الارتشاف ٣٣٨/٢.

- ومذهب الخليل وسيبوية فى لفظ(وحدك) ، فى نحو اجتهد وحدك و(وحـــده) فى نحو : جاء محمد وحده أنه اسم مصدر منصوب على الحـــال ، لأنـــه وضع موضع المشتق النكرة ، وكأنك حين قلت : جاء محمد وحـــده ، قـد قلت : جاء محمد إيحاداً أى : إنفراداً وأنت تريد جاء محمـــد متوحـــداً أى منفرداً .([1])
- وذهب يونس وهشام والكوفيون أنه منصوب على الظرفية ، كأنك حين قلت جاء محمد وحده ، قد قلت : جاء محمد على حياله أو جاء محمـــد لامـــع غيره .

وهؤلاء قاسوا (وحده) على مقابلة وهو قولهم : جـــاء محمـــد وعلـــى معاً ([2]) وفى هذا يقول سيبويه : " وزعم يونس أن (وحده) بمنزلة عنـــده ... وجعل يونس نصب (وحده) كأنك قلت : مررت برجل على حيالـــه فطرحـــت (على) فمن ثم قال : هو مثل عنده" .([3])

وذهب أبو على الفارسى إلى أنه مفعول مطلـــق ، والعـــامل فيـــه اســـم مشتـــق مقدر وهو حال من ضمير الفاعل ، فإذا قلت : جاء محمـــد وحـــده ، فالتقدير : جاء محمد منفرداً وحده أو متوحداً وحده ، و(وحده)مصدر مضـــاف الى فاعله . ([4])

وذهب قوم الى انه مصدر على حذف حروف الزيادة من (إيجاداً) واقـــع موقع الحال .

وذهب آخرون الى أنه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأُخوَّة.

([1]) ينظر الكتاب ٣٧٤/١ ، شرح المفصل ٦٣/٢، شرح الكافية للرضـــى ٢٠١/١ ، تفســـير القرطبى ٥٧٠٨/٨.

([2]) ينظر شرح الكافية للرضى ٢٠٣/١.

([3]) الكتاب ٣٧٧/١، ٣٧٨.

([4]) ينظر شرح الكافية للرضى ٢٠٣/١.

وقيل إنه مصدر بلا خلاف ، لأنه سمع وحد يحد . ([1])

هذا ، ومع أن القياس يقتضى نصب كلمة(وحده) فقد وردت مجرورة شذوذاً فى عدة أمثلة منها قولهم هو نسيجُ وحدِهِ ، وفلانٌ قريع وَحْدِهِ ، وهو رُجَيّلُ وحدِهِ ، وحجيش وحدِهِ ، وعُيَيْر وَحْدِهِ.([2])

- ومذهب سيبويه فى (كلمته فاه الى فىّ) ، أنه نُصِبَ نَصْبَ الحال ، لأنه واقع موقع (مشافها) ومؤدٍ معناه ، نص على ذلك بقوله : " هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست بصفه ولا مصادر ، لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب ، لأنه مفعول به : وذلك قولك كلمته (فاهُ الى فِىّ) وبايعته يداً بيد ، وكأنه قال : كلمته مشافهة وبايعته نقداً ، أى كلمته فى هذه الحالة " . ([3])

- وذهب الكوفيون الى أن أصل (كلمته فاهُ الى فِىّ) ، جاعلاً فاه الى فِىّ ، فيكون (فاه) معمول (جاعلاً) ناب منابه فى الحالية . ([4])

- وذهب الأخفش الى أن أصله (كلمته من فيه الى فِىّ) فيكون انتصاب فاه على نزع الخافض . ([5])

- ومذهب سيبويه أولى المذاهب وأصحها عند ابن مالك قال : " لأنه قول يقتضى تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم للنظير ، وذلك موجود بإجماع فى هذا الباب وغيره فوجب الحكم بصحته ، ومن نظائره المستعملة فى هذا الباب بايعته يداً بيد ، وبعت الشاء شاة

([1]) الهمع ١/٢٤٠.

([2]) ينظر شرح المفصل ١/٦٣ ، شرح الكافية ١/٢٠٣.

([3]) الكتاب ١/٣٩١.

([4]) ينظر شرح التسهيل ٢/٣٤٢، حاشية الصبان ٢/١٧١.

([5]) ينظر شرح التسهيل ٢/٣٤٢.

بدرهم ، والبر قفيزاً بدرهم ، والدار ذراعاً بدرهم فلا خلاف فى أن يـــداً ، شاةَ ، قفيزاً ، زراعاً ، منصوبةَ نصب الحال لا نصب المفعول بـــه ، ولا نصب المسقط منه حرف الجر ، فإذا أجرى ذلك المجرى (كلمته فاهُ الـــى فِيَّ) توافقت النظائر وأُمن الضائر ، بخلاف تقديرنا جاعلاً أو (مـــن) فـــلا نظير له فى هذا الباب ، وفى التقدير ضعف زائد ، وهو أنـــه يلـــزم منـــه تقدير (من) فى موضع (إلى) ، ودخول (الى) فى موضع (من) ، لأن مبـــدأ غاية كلام المتكلم فمنه لا فم غيره المخاطب فلو كان معنى (من) مقصـــوداً لقيل كلمته من فِيَّ الى فيه ، على إظهار (من) ، وكلمته فىَ الى فيه علـــى تقديرها " . ([1])

وبعد ، فإذا كان جمهور النحويين يستدلون على وجوب تنكـــير الحـــال بالقياس فإن يونس والبغداديين يستدلون على جواز تعريفها بالسماع والقيـــاس معاً كما سبق .

وفى هذا المذهب إثراء للغة وتوسعة على الناطقين ، ومن ثم فـــإنى أرى أن ما ذهب إليه يونس والبغداديون أولى بالترجيح والقبول لما سبق ، وأيضـــاً فإن الجمهور يلجأون الى تأويل ما ورد عن العرب مـــن الأحـــوال المعرفـــة بالنكرة ، وأما يونس والبغداديون فلا حاجة لهم الى التأويل ، ومـــا لا يحتـــاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه .

([1]) ينظر شرح التسهيل ٢/٣٢٤ ، ٣٢٥.

المبحث الثالث

موافقة البغداديين للكوفيين

المسألة الأولى

جوزا كسر وفتح همزة (إن) بعد القسم

تمهيد : فى ضابط همزة (إن) من حيث الفتح والكسر :

تفيد كل من (إن) و(أن) معنى التوكيد لمضمون مـــا دخلـــت عليـــه إحداهما من المبتدأ والخبر ، فقولك : إن زيدا منطلق وقولك : علمت أن زيـــداً منطلقٌ سواء فى توكيد مضمون الجملة فى المثالين وهو انطلاق زيد بيد أنـــهما يفترقان من حيث كون الجملة بعد أن المكسورة على استقلالها بفائدتها بدليل أنها تقع صلة للموصول كما كانت الجملة تقع هذا الموقع قبل دخول (إن) عليـــها نحو قولك : جاءنى الذى إنه عالم قال تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِـــنَ الْكُنُـــوزِ مَـــا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ﴾ .(١)

وأما (أن) المفتوحة فتؤول مع معموليها بمصدر فلا تقع إلا حيث يقـــع الاسم ، لأنها مع معموئيها فى حكم المفرد . (٢)

ومن ثم نجد أن همزة (إن) تكسر وجوباً إذا وقعت فى موضع لا تقع فيه إلا الجملة ويجب فتحها فى كل موضع لا يقع فيه إلا المفرد حيث تـــؤول مـــع معموليها بمصدر ويشمل ذلك ثلاث صور :

١- أن تقع (أنَّ) ومعمولاها فى موضع مصدر مرفوع ويندرج تحـــت هـــذه الصورة ما يلى :

(أ) (أنَّ) الواقعة فى موضع الفاعل ، نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَـــا عَلَيْـــكَ الْكِتَابَ ﴾ . (٣)

---

(١) سورة القصص ٧٦ .

(٢) ينظر المقتضب ٣٣٦/٢، المفصل فى العربية ص ٣٩٣، شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٨.

(٣) سورة العنكبوت ٥١.

(ب) (أنَّ) الواقعة فى موضع النائب عن الفاعل ، نحو : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ . ([1])

(ج) (أنَّ) الواقعة فى موضع مبتدأ نحو قولك : فى ظنى أنك فاضل ، والواقعة اسماً لـ (كان) نحو : كان فى ظنى أنك فاضل ، والواقعة خبراً عن اسم معنى نحو : أمرك أنك ذاهب .

٢- أن تقع (أنَّ) ومعمولاها فى موضع مصدر منصوب ويندرج تحت هذه الصورة ما يلى :

(أ) (أنَّ) الواقعة اسماً لـ(إنَّ) إذا فُصِلَ بينهما بالخبر ، نحو إنَّ عندى أنك فاضل .

(ب) (أنَّ) الواقعة فى موضع مفعول غير خبر فى الأصل ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ﴾ ([2]) فإن كان خبراً فى الأصل كثانى مفعولى ظَنَّ وجب كسر الهمزة إذا كان المفعول الأول اسم عين.

٣- أن تقع (أنَّ) ومعمولاها فى موضع مصدر مجرور ويندرج تحت هذه الصورة ما يلى :

(أ) (أنَّ) الواقعة فى موضع مصدر مجرور بحرف ، نحو : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ . ([3])

(ب) (أنَّ) الواقعة فى موضع مجرور بإضافة ، نحو : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ . ([4])

نص على هذه الصور المرادى . ([5])

([1]) سورة الجن ١.

([2]) سورة الأنعام ٨١.

([3]) سورة الحج ٦٢.

([4]) سورة الذاريات ٢٣.

([5]) ينظر الجنى الدانى ص ٤٠٧ وما بعدها .

الاختلاف فى كسر همزة (إن) بعد القسم :

إذا وقعت (إن) جواباً للقسم وذكر فعل القسم ولم تذكر بعدها اللام نحـو : حلفت إنَّ زيداً قائمُ . فللنحويين فى مثل هذا أربعة مذاهب فى حكم همـزة (إن) من حيث الفتح والكسر نفصلها فيما يلى :

المذهب الأول :

جواز كسر همزة(إن) وفتحها فيقال : حلفت إن زيداً قائم ، حلفت أن زيداً قائم مع اختيار الفتح . ومنه قول الشاعر :

أو تَحْلِفِى بِرَبِّكَ العَلىِّ

أنَّى أبو ذَيَّالِكَ الصَّبِىِّ (١)

حيث روى بكسر همزة(إن) على جعلها جواباً للقسم وبفتح همـزة (إن) على جعلها مفعولاً بواسطة نزع الخافض أى – على أنَّى – ويكون المصـدر المؤول من أن ومعموليها ساداً مسد الجواب ، وجواب القسم لا يكون إلا جملة ، وإذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل إخباراً بمعنى الطلب بقسم لا قسماً إذ الأصل فى الجواب أن يكون مذكوراً لا محذوفاً (٢) وقد نسـب الشـيخ خـالد الأزهرى والسيوطى (٣) هذا المذهب للكسائى والبغداديين وقد حكم ابـن أبـى الربيع على هذا المذهب بالضعف .(٤)

---

(١) هذا رجز لرؤبة بن العجاج فى ملحق ديوانه ص ١٨٨.

- الشاهد فيه : قوله (أنى أبو زيالك الصبى)حيث يجوز كسر همزة "إن" وفتحها ، لكونـها واقعة بعد فعل قسم وليس بعدها اللام .
- ينظر هذا الرجز اللمع فى العربية ٣٠٤ ، لسان العرب مـادة (ذا) شـرح ابـن عقيـل ص ١/٣٥٨، التصريح ١/٣٠٦، شرح الأشمونى ١/٢٧٦.

(٢) ينظر التصريح ١/٣٠٦، شرح الأشمونى وحاشية الصبان ١/٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٣) ينظر التصريح ١/٣٠٦ ، الهمع ١/١٣٧.

(٤) ينظر البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢/٨١٨.

المذهب الثانى :

وجوب الفتح وقد نسب الشيخ خالد الأزهرى هذا المذهب إلى أبى عبد الله الطوال من الكوفيين ([1]) وقد نسبه السيوطى إلى الفراء . ([2])

فأما الفتح فبالقياس ووجهه أن (علمت) قد أجريت مجرى القسم ، فقالوا : علمتُ لزيدٌ قائم ، وعلمت إنَّ زيداً لقائم ، وعلمتُ ليقومن زيد ، فإذا أجريت (علمت) مجرى القسم فتتلقى بما يتلقى به القسم ، فجرى القسم مجرى (علمت) وأخواتها ، فكما يقولون : علمتُ أن زيداً قائم ويفتحون (أن) هنا قالواً : والله أن زيداً قائم ، ففتحوا (أنَّ) بعد القسم . ([3])

المذهب الثالث :

وجوب الكسر ، فيقال : حلفت إن زيداً قائمٌ ، ولايجوز فتح الهمزة وقد نسب الشيخ خالد الأزهرى والسيوطى هذا المذهب إلى البصريين .([4])

واحتج هؤلاء بأن الكسر هو الأصل وبورود السماع به حيث ورد كسر همزة (إن) بعد القسم فى مواضع عدة من القرآن الكريم ولم ترد أن المفتوحة بعد القسم فى القرآن الكريم قال تعالى : ﴿حم*وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ*إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ ([5]) وكذلك قوله تعالى " ﴿ حم*وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ*إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾ ([6]) حيث كسرت (إن) الواقعة جوابا للقسم وليس معها اللام .([7])

المذهب الرابع :

جواز الكسر والفتح ، والكسر أجود ، إلى هذا ذهب أبو القاسم الزجاجى

([1]) ينظر التصريح ٣٠٦/١.

([2]) ينظر الهمع ١٣٧/١.

([3]) ينظر البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٨١٨/٢.

([4]) ينظر التصريح ٣٠٦/١ ، الهمع ١٣٧/١.

([5]) سورة الزخرف (١،٢،٣)

([6]) سورة الدخان (١،٢،٣)

([7]) ينظر البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٨١٧/٢ ، ٨١٨ ، ٨٢٥ ، ٦٢٨.

حيث قال : " والكسر أجود وأكثر فى كلام العرب ".([1])

وهذا المذهب – أعنى مذهب الزجاجى – أرجح المذاهب ، لأن السماع يؤيده حيث ورد الكسر والفتح فى شعر العرب كما مر ولم تأت (إن) فى القرآن بعد القسم إلا مكسورة إذا لم تذكر اللام بعدها .

هذا وينبغى أن يعلم أن (إن) الواقعة بعد القسم أربع صور :

١- أن يذكر فعل القسم ولا تقع اللام بعد إن ، وهذه الصورة محل الخلاف السابق كما مر .

٢- أن يذكر فعل القسم وتقع اللام بعدها نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق . ومنه قوله تعالى ﴿ وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ ﴾ ([2]) ، وقوله تعالى : ﴿ أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ﴾ . ([3])

٣- أن يحذف فعل القسم وتقع اللام بعدها نحو قولك : والله إنك لمؤدبُ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ *إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ . ([4])

ولا خلاف فى تعيين كسر همزة إن فى هاتين الصورتين ، لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة .

٤- أن يحذف فعل القسم ولا تقع اللام بعد إنَّ نحو قولك : والله إنك عالم ومنه قوله تعالى : ﴿حم *وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ *إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾ ([5]) ، وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين فى هذه الصورة . ([6])

([1]) الجمل للزجاجى ص ٧٠.

([2]) سورة التوبة ٥٦.

([3]) سورة المائدة ٥٣.

([4]) سورة العصر (١،٢) .

([5]) سورة الدخان (١ ، ٢ ، ٣)

([6]) ينظر التصريح ٣٠٦/١ ، منحة الجليل بتحقيق : شرح ابن عقيل ٣٦٠/١.

المسألة الثانية

جواز إتباع المستثنى منه للمستثنى إذا تقدم المستثنى عليه ([1])

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فقد يكون الكلام موجباً وقد يكـــون منفياً وقد يكون الاستثناء متصلاً وقد يكون منقطعاً ، وقد اختلفت آراء النحويين فى حكم المستثنى فى هذا على مذهبين نفصلهما فيما يلى :

المذهب الأول :

أنه يجوز فى المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه غير النصـــب علـــى الاستثناء وهو الإتباع نحو ذلك إذا كان الكلام غير موجب نحو (ما قام إلا زيدَ أحد) . ([2])

وقد نسب الشيخ خالد الأزهرى هذا المذهب إلى الكوفيين والبغداديين.([3])

([1]) قد يكون تقديم المستثنى أول الكلام وقد يكون تقديمه على المستثنى منه وعلى العامل فيـــه معاً إذا توسط بين جزأى كلام :

- فأما الحال الأولى فالجمهور يمنعون تقديمه مطلقاً سواء أكان موجباً أم منفياً فلا يقـــال : (إلا زيداً قام القوم) ، ولا (إزيدا ما أكل أحد طعاماً) ، واحتجوا بأن مثل هذا لم يسمع عن العرب، ولأن (إلا) مشبهة بـــ(لا) و واو(مع) وهما لا يتقدمان أول الكلام ، وجـــوزه الكوفيون والزجاج ، وجوزه الأبدى فى النفى بعد سبق حرف النفى ، لأنه لم يتقدم علـــى الكلام بجملته لسبق حرف النفى ، وجوز الكسائى تقديمه على حـــرف النفـــى أيضـــاً ، وجوزه الفراء إلا مع المرفوع ، ومنعه هشام إلا مع الدائم .
- وأما الحال الثانية ففيها مذاهب :
- أحدها : المنع مطلقاً سواء أكان العامل متصرفاً أم غير متصرف فلا يقال : (القـــوم إلا زيداً قاموا) ولا (القوم إلا زيداً فى الدار) تشبيها بالمفعول معه .
- الثانى : الجواز مطلقاً ، وصححه بعض المغاربة .
- الثالث : الجواز مع المتصرف والمنع فى غيره ، وهو مذهب الأخفش (ينظر الارتشـــاف ٣٠٧/٢، ٣٠٨ والهمع ٢٢٦/١) .

([2]) ينظر شرح ابن عقيل ٢١٦/٢ ، شرح الأشمونى ١٤٨/٢.

([3]) ينظر التصريح ٥٤٩/١.

ويؤيد صحة هذا المذهب قول سيبويه : " حدثنا يونس أن بعض العـرب الموثوق بهم يقول : (مالى إلا أبوك ناصر) ، بالرفع " . ([1])

وقال حسان ﷺ :

لأَنـهُمُ يَرْجُوْنَ مِنْهُ شَفَاعَةً

(إِذَا لَمْ يَكُنْ إلا النَّبِيُّونَ شَافِعُ)([2])

وعلى هذا المذهب يكون العامل وهو (قام) فى المثال الأول والابتداء فـى المثال الثانى و(يكن) التامة فى البيت - قد فرغ لما بعد إلا - وهو (زيد) فـى المثال الأول و(أبوك) فى المثال الثانى و(النبيون) فى البيت - وأن المؤخـر - وهو (القوم) فى المثال الأول و(ناصر) فى المثال الثانى و(شافع) فى البيـت - عام لوقوعه فى سياق النفى أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى لكنه بـدل كل من كل لابدل بعض ، ونظير هذا ما أخر فيه المتبوع وصار تابعاً بعد مـا كان متبوعاً كقولك : ما مـررت بمثلك أحد بالجر والأصل ما مـررت بـأحد مثلك فـ(مثلك) تباع لـ(أحد) على أنه نعت له، فلما قدم النعت على المنعـوت أعرب النعت بحسب العامل وأعرب المنعوت بدلاً من النعت كقولـه تعـالى : ﴿ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ*اللَّهِ ﴾([3]) فى قراءة الجر .([4])

([1]) الكتاب ٣٣٧/٢.

([2]) البيت من البحر الطويل وهو لحسان بن ثابت ﷺ فى ديوانه ص ٢٤١. ويروى (فإنهمْ).
- والشاهد قوله : (إلا النبيون شافع) حيث جاز الرفع فى المستثنى المتقدم على المستثنى منه والكلام منفى ينظر البيت فى شرح ابن عقيل ٢١٧/٢ ، أوضح المسالك رقم ٢٦٣، الهمع ٢٢٥/١، شرح الأشمونى ١٤٨/٢.

([3]) سورة إبراهيم ١ ، ٢ .

([4]) القراءة المذكورة لأبى عمرو ، عاصم ، حمزة ، الكسائى ، ينظر الكشـف عـن وجـوه القراءات السبع لمكى ٢٥/٢.

وإنما ألجاهم إلى دعوى أن المؤخر عام أريد به خاص ، ولم يبقوه على عمومة ، لأن الأعم لا يبدل من الأخص . ([1])

قال ابن الضائع : إن الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع " إلا " مجموعين ، فيكون بدل شيء لعين واحدة ، لأن : ما قام إلا أبوك فى قوة ما قام غير أبيك ، وغير أبيك أحد فيصح انطباقه . ([2])

وذكر ابن عقيل أن وجه إبدال المستثنى منه من المستثنى الأخص منه من قبيل القلب .([3])

وجوب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه مطلقاً سواءً أكان الاستثناء متصلاً نحو : نَجَحَ إلا عَلِياً الطُّلابُ ، أم منقطعاً نحو : وَصَلَتْ إلا سَيَّارةَ الطَّائِراتُ وسواءٌ أكان موجبا كما سبق أم منفياً نحو: ما قام إلا زيداً القوم . ([4])

وقد نسب الشيخ خالد الأزهرى هذا المذهب إلى البصريين . ([5])

وفى نصب المستثنى المتقدم وعلة ذلك يقول سيبويه : " باب ما يقدم فيه المستثنى وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحد ، ومالى إلا أباك صديق ، وزعم الخليل أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ، ولا يكون مبدلاً منه ، لأن الاستثناء إنما حده أن تتداركه بعد ما تنفى ، فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى " . ([6])

وكذا المبرد حيث يقول : " هذا باب مالا يجوز فيه البدل وذلك الاستثناء

([1]) ينظر التصريح ١/٥٤٩ ، ٥٥٠.
([2]) ينظر التصريح ١/٥٥٠ ، الهمع ١/٢٢٥.
([3]) شرح ابن عقيل ٢/٢١٧.
([4]) شرح بن عقيل ٢/٢١٦.
([5]) التصريح ١/٥٤٩.
([6]) الكتاب ١/٣٣٥.

المقدم نحو : ما جاءنى إلا زيداً أحد ، وما مررت إلا زيداً بأحد وإنما امتنع البدل ، لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه فصار الوجه الذى يصلُح على المجاز لا يجوز هاهنا غيره وذلك أنك كنت تقول : ما جاءنى أحد إلا زيد وتجيز : ما جاءنى أحد إلا زيداً ، فلما قدمت المستثنى بطل وجه البَدلَ ، فلم يبق إلا الوجه الثانى " . (١)

ومما نصب فيه المستثنى المتقدم على المستثنى منه قول الشاعر :

ومَالِى إلاَّ آل أحْمَدَ شِيْعَةٌ

ومَالِى إلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ (٢)

والأصل ومالى شيعة إلا آل أحمد ومالى مذهب إلا مذهب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه .

هذا ، ومثل الخلاف السابق فى المستثنى بإلا المتقدم على المستثنى منه جرى الخلاف بين النحويين أيضا فى المستثنى المتقدم على المستثنى منه إذا كانت أداة الاستثناء لفظ (غير) فنحو : ما فيها غير زيدٍ أحدٌ فيجب نصب لفظ (غير) عند البصريين .

ويجوز فيه الاتباع على البدلية عند الكوفيين والبغداديين .(٣)

ويكون المستثنى مجروراً بإضافته إلى غير ، لأن (غير) تأخذ حكم المستثنى بإلا . (٤)

---

(١) المقتضب ٣٩٧/٤ .

(٢) البيت من البحر الطويل وهو للكميت بن زيد الأسدى من قصيدة يمدح فيها آل النبى ﷺ ويروى (مشعب) مكان (مذهب).

- الشاهد قوله " إلا آل أحمد " وقوله (إلا مذهب الحق) حيث نصب المستثنى بإلا فى الموضعين ، لأنه متقدم على المستثنى منه .
- ينظر البيت فى المقتضب ٣٩٨/٤، اللمع فى العربية ص ١٥٢ ، الإنصاف ٢٧٥ ، لسان العرب مادة شعب ، التصريح ٥٤٩/١ ، خزانة الأدب ٣١٤/٤ ، ٣١٩ ، ١٣٨/٩.

(٣) ينظر التصريح ٥٥٧/١.

(٤) الأصل فى (غير) أن يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل ، فقولك : " زيد غير =

المسألة الثالثة

مجيء ليس حرف عطف

(ليس) إحدى الأدوات التى اختلف النحويون فيها هـــل تـــأتى عاطفـــة أولا ؟ ([1]) وبيان ذلك مفصلاً فيما يلى :

المذهب الأول :

أن ليس تأتى حرف عطف فتقول : قام زيد ليس عمرو ، ضربت زيـــداً ليس عمراً ، مررت بزيدٍ ليس عمروٍ ، فعمرو معطوف على زيد بـــ(ليس) .

كما تقول : قام زيدَ لا عمرو ، ضربت زيداً لا عمراً ، مررت بزيـــدٍ لا عمروٍ (فليس) محمولة على (لا) فى العطف . ([2])

وقد نسب هذا المذهب إلى البغداديين أبـــو حيـــان ([3]) ، والشـــيخ خـــالد الأزهرى([4]) نقلاً عن ابن عصفور .([5])

= عمرو " معناه : زيد مغاير لـــ(عمرو)، وقد تخرج(غير) عن الصفة وتتضمن معنى (إلا) فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه ، كما تخرج " إلا " من الاستثناء ، وتتضمن معنـــى " غير " فيوصف بها جمع منكر قبلها ، نحو " لَوْ كَانَ فيهما آلِهَةٌ إلا الله " (سورة الأنبياء ٢٢)

- أى : غير الله فلما حملت " إلا " على " غير " انتقل إعراب " غير " إلى الاسم الذى بعد " إلا " كما انتقل إعراب الاسم الذى بعد " إلا " إلى " غير " فى الاستثناء فيعـــرب الاســـم الذى بعد " إلا " بما يستحقه وتعرب هى أى " غير " نفسها بما يستحقة المستثنى بـــ " إلا " فى ذلك الكلام .
- ينظر التصريح ١/٥٥٦.

([1]) الأدوات المختلف وقوعها حروف عطف هى(لكن ، ليس ، أى) ينظر شرح الجمل لابـــن عصفور ١/٢٢٣ ، ٢٢٥.

([2]) ينظر الارتشاف ٢/٦٣ ، خزانة الأدب ١١/١٩١.

([3]) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٦٣٠.

([4]) ينظر التصريح ٢/١٥٥.

([5]) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٥.

واحتج أصحاب هذا المذهب بقوله :

وإذا أُقرِضْتَ قرضاً فاجْزِه

إنَّما يَجْزِى الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَل (١)

فالجمل عندهم معطوف على الفتى بليس كأنه قال : لا الجمل .

وقد نسب هذا المذهب إلى الكوفيين أيضا ابن مالك (٢) وكذا أبو حيان (٣) والشيخ خالد الأزهرى (٤) نقلاً عن أبى جعفر النحاس وابن بابشاذ .

---

(١) البيت من البحر الطويل وهو للبيد بن ربيعة فى ديوانة ص ١٧٩.

- المقصود بالقرض هنا ما سلف من إحسان أو إساءة ويروى (وإذا أوليت) ، (وإذا جوزيت) مكان (وإذا أقرضت).
- وفى المستقصى ٤١٩/١ " الفتى" : السيد اللبيب والعرب تقول للجاهل ياجمل أى إنما يجزى اللبيب من الناس لا الجاهل ، ورواية البيت عند سيويه ٣٣٣/٢ (إنما يجزى الفتى غير الجمل) ، وأنشده على أن الفتى وهو معرفة قد نعت بغير ، وهى نكرة والذى سوغه أن(ال) فى الفتى للجنس ، فلا يخص واحداً بعينه ، فيكون مقارباً للنكرة ، وأن غيراً مضاف إلى معرفة فقاربت المعارف لذلك . كذا أورده ابن السراج فى الأصول ٢٨٦/١مستشهداً به على أن غيراً لا تدخل فى الاستثناء إلا فى الموضع الذى ضارعت فيه إلا .
- والشاهد فى قوله : (إنما يجزى الفتى ليس الجمل) حيث جاءت ليس عاطفة كـ(لا) عند البغداديين .
- ينظر البيت فى المقتضب ٤١٠/٤ ، الأصول ٣٠١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١.، أوضح المسالك رقم ٤١٢ ، التصريح ١٥٥/٢ ، خزانة الأدب ٢٩٦/٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ١٩٠/١١ ، ١٩٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل .

(٣) ينظر الارتشاف ٦٣٠/٢.

(٤) التصريح ١٥٥/٢ .

وذكر ابن مالك أن من أجود ما يستدل به للكوفيين قول أبى بكر الصديق ﷺ : " بَأبِى شَبِيْهُ بالنَّبِىَ لَيْس شَبِيْهُ بِعَلِىَ " (١) برفع شيبه كا يقول : بأبى شـــيبه بالنبى لا شيبه بعلى . (٢)

ومما يحتج لهم به أيضاً قول الراجز :

أيْنَ الْمَفَرُ وَالإِلَهُ الطَّالِبُ

وَالأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ(٣)

كما يقال والأشرم المغلوب لا الغالب .

وقد رد ابن عصفور(٤) ما احتج به البغداديون فى البيت الأول بأن ليـــس باقية على أصلها فالجمل (اسم ليس) ، والخبر محذوف أى ليس الجمل جازيـــاً أو ليس الجمل يجزى ، والعرب قد تحذف خبر ليس فى الشعر كقوله :

لَهْفِى عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِن خَائِفٍ

يَبْغِى جَوارَكَ حِيْنَ لَيْسَ مُجِيْرُ (٥)

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب المناقب باب مناقب الحسن والحسين -ﷺ-

(٢) شرح لتسهيل ٣/٣٤٦.

(٣) هذا رجز لنفيل بن حبيب الحميرى .

- والشاهد فيه قوله : (والأشرم المغلوب ليس الغالب) حيث جاءت ليـــس حـــرف عطـــف كـــ(لا).
- ينظر البيت فى شرح التسهيل ٣/٣٤٦ ، المغنـــى ص ٢٩٦ ، الـــهمع ٢/١٣٨ ، شـــرح شواهد المغنى ص ٧٠٥.

(٤)ينظر شرح الجمل ١/٢٢٥.

(٥) البيت من البحر الكامل وهو لعبد الله بن أيوب التيمى فى شرح ديوانه الحماسة للمرزوقـــى ص ٩٥٠ ، ولشمرول الليثى فى التصريح ١/٢٧٠ برواية (حين لات مجير)

- والشاهد فى قوله (حين ليس مجير) حيث حذف ليس فى الشعر .
- ينظر البيت فى شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٥ وخزانة الأدب ١١/١٩٢.

فليس فى هذا البيت ليست عاطفة باتفاق ، ولا يتصور العطـــف فيـــها ، وخبرها محذوف ، أى ليس مجير فى الدنيا .

ويحتمل أن يكون الجمل خبر ليس ، وسكن آخره للقافية ، واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من يجزى أى ليس الجازى الجمل . ([1])

وكذا رد ابن مالك ما أورده دليلاً للكوفيين بأنه تنظير لا يلزم ، لإمكـــان غيره مما لا خلاف فى جوازه ، وذلك لأنه يجوز أن يكون خبر كان وأخواتـــها ضميراً متصلاً ثم يحذف منوياً ثبوته ، كما يفعل إذا كان الضمير مفعولاً بـــه ، فيقال : صديقك إنى أكرمت ، فكذلك يقدر قول أبى بكر ﷺ : ليس شبيه بعلى ، فيجعل " شبيه " اسم ليس ، والهاء خبرها محذوفاً ، واستغنى بنيته عن لفظـــه ، قال الشاعر :

فَأطْعَمَنا مِنْ لَحْمِها وَسَدِيْفِها

شِوَاءً وخَيْرُ الخَيْرِ مَا كَانَ عَاجِلُه ([2])

وقول الآخر :

مُعِيْنُكَ إنىَ مَا بَرِحْتُ فَلاَ تَزَلْ

مَعِيْنِى عَلَى مَا مِلا مُورِ أَرُومُ([3])

([1]) خزانة الأدب ١٩٢/١١.

([2]) البيت من البحر الطويل ولم أقف له على نسبة .

- ويروى (سنامها) مكان(وسديفها) وهو شحم السنام .
- الشاهد : فى قوله (ما كان عاجله) حيث حذف الضمير المتصـــل الواقـــع خـــبرا لكـــان والتقدير (ما كأنه عاجله).
- ينظر البيت فى شرح التسهيل ٣٤٦/٣.

([3]) البيت من البحر الطويل ولم اقف له على نسبة .

- الشاهد فى قوله : (ما برحت) حيث حذف الضمـــير المتصـــل الواقـــع خـــبراً (لـــبرج) والتقدير (ما برحته).

أراد الأول : ما كانه عاجله ، وأراد الثـــانى : مـــا برحتـــه ، محذوفـــا الضميرين ونوياهما والتقدير فى ليس الغالب : ليسه الغالب ، والضمير ضمـــير الأشرم وهو خبر ليس واسمها الغالب . (١)

هذا ، ويرى أبو حيان أن ليس فى الحقيقة ليست عند الكوفيـــن حـــرف عطف قال : " لأنهم أضمروا الخبر فى قولهم : قام زيد ليـــس عمـــرو وفـــى النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول وأضمروا الفعل بعدها وذلك الفعـــل المضمر فى موضع خبر ليس هذا تحرير مذهبهم فليس بعطـــف مفـــرد علـــى مفرد .(٢)

ويؤيد ما ذهب إليه أبو حيان قول الكسائى : " هى - يعنى ليس - علـــى بابها ترفع اسماً وتنصب خبراً ، وأجريت فى النسق مجرى (لا) مضمراً اسمها فإذا قلت : رأيت زيداً ليس عمراً ففيها اسم مجهول وهو الأمر ورأيت محذوفـــة اكتفاء بالتى تقدمها وعمرو محمول على المحذوف لا علـــى العطف على مـــا قبله .(٣)، وكذا قول ابن كيسان وهذا الذى أذهب إليه ، لأن ليس فعـــل ولابـــد للفعل من اسم فإذا علمت فى اسم فلابد من خبر ، والخبر حذفه جائز . (٤)

المذهب الثانى :

أن جعل (ليس) من حروف العطف خطأ ، وقد نسب هذا إلى البصريـــن أبو حيان . (٥)

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣/٣٤٦ ، ٣٤٧.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/٦٣١.

(٣) ينظر الارتشاف ٢/٦٣١.

(٤) ينظر الارتشاف ٢/٦٣١.

(٥) ينظر الارتشاف ٢/٦٣١.

وما ذهب إليه البصريون من القول بأن ليس لا تكون عاطفة وتأويل المرفوع بأنه اسمها ، وخبرها ضمير متصل فيه نظر عند السيوطى ، لأن حذف باب خبر كان ضرورة . (١)

ويرجح مذهب البغداديين قول الشافعى فى الأم فى أثناء مسألة : " لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف " (٢) يعنى : (لأن الطهارة على الظاهر لا على الأجواف) إذ لا يصح أن يكون اسم ليس هنا ضميراً مستتراً لوجوب تأنيث الفعل حينئذ . ذكر ذلك السيوطى(٣) وقال : " وقول الشافعى حجة فى اللغة " . (٤)

وقد نص علماء اللغة والأصول على أن كلام الإمام الشافعى – رحمه الله – مما يحتج به فى اللغة . (٥)

---

(١) ينظر الهمع ١٣٨/٢.

(٢) قال الإمام الشافعى فى الأم ١٩٥/١ ما نصه : " لأن الطهارات كلها إنما جعلت على ما يظهر ليس على الأجواف " . والاختلاف فى بعض ألفاظ عبارة السيوطى المنقولة عن الإمام الشافعى كما هو واضح لا يبطل وجه الاستشهاد بها ، لأن الاختلاف بين العبارتين فى ألفاظ ليست فى محل الشاهد ، و(ليس) فى كلتا العبارتين عاطفة بمعنى(لا) .

(٣) ينظر الهمع ١٣٨/٢.

(٤) الهمع ١٣٨/٢.

(٥) ينظر شرح القاضى عضد الملة والدين على مختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب المالكى مع حاشية سعد الدين التفتازانى ١٧٤/٢ ، ١٧٥ .

المسألة الرابعة

حكم نداء ما فيه (ال) دون (أى) أو اسم إشارة

حروف النداء لا تجامع ما فيه الألف واللام وإذا أريد ذلك توصل إليـــه (بأى وهذا) وعلة ذلك أحد أمرين :

الأول :

أن الألف واللام تفيدان التعريف ، والنداء يفيد التخصيص ، وإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفة كأنك أشرت إليه ، والتخصيص ضرب من التعريف ، ولذلك لم يجمع بينهما .

الثانى :

أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبة ، وذلك أن العهد يكون بين اثنين فى ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر فلـــم يجمـــع بينهما لتنافى التعريفين .([1])

ومع هذا ، اختلف النحويون فى نداء ما فيه (أل) كما يلى :

المذهب الأول :

أنه يجوز نداء ما فيه (أل) دون التوصل إلى ذلك بـــ(أى) و(هذا) مطلقـــاً نثراً وشعراً فيقال يا الرجل ، ويا الغلامان .

وقد نسب هذا المذهـــــب إلـــى الكوفييـــن والبغداديـــن الشـــيخ خـــالد الأزهرى ([2]) ونسبه الأنبـــارى ([3]) وابـــن مالك ([4]) والسيوطـــــى ([5]) إلـــى الكوفيين فقط ونسبه الأشمونى .([6]) إلى البغداديين فقط .

([1]) ينظر شرح المفصل ٨/١ ، ٩ .

([2]) ينظر التصريح ٢٢٦/٢.

([3]) ينظر الإنصاف ٣٣٦/١.

([4]) شرح التسهيل ٣٩٨/٣.

([5]) ينظر الهمع ١٧٤/١.

([6]) شرح الأشمونى ١٤٥/٣.

واحتج أصحاب هذا المذهب بالقياس والسماع .

أما القياس فقد جاز يا الله ، بالإجماع ، فيجوز يا الرجل ، قياسا عليه بجامع أن كلا منهما فيه (أل) وليست (أل) من اصل الكلمة .

وأما السماع فاحتجوا بقوله :

فَيَا الْغُلامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا

إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا (١)

وقوله :

عَبَاسَ يَا الْمَلِكُ الْمتَوَجُ والَّذِى

عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلَى عَدْنَانُ (٢)

---

(١) هذا رجز لم أقف له على نسبة .

- وروى فى الإنصاف ٣٣٦/١(تكسبانى)مكان (تكسبانا) وأورده ابن عقيل ٢٦٤/٣ والأشمونى ١٤٥/٣ بلفظ (تعقبانا) مكان (تكسبانا) ، وتكسبانا ماضيه كسب يتعدى إلى اثنين يقال : كسبت زيداً علماً أى أنلته . ويقول ابن الإعرابى إن ماضيه أكسب فيكون المضارع يكسب بضم حرف المضارعة وكسر السين .
- والشاهد فى قوله : (فيا الغلامان) حيث جمع بين (يا) و(أل) فى النداء ، فى غير لفظ الجلالة وهو جائز عند البغداديين والكوفيين فى النظم والنثر .
- ينظر البيت فى المقتضب ٢٤٣//٤ ، أسرار العربية ص ٢٣٠ ، اللمع فى العربية ص ١٦٩، شرح المفصل ٩/٢ ، عمدة الحافظ ص ٢٩٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٠٦ ، الهمع ١٧٤/١ ، خزانة الأدب ٢٩٤/٢.

(٢) البيت من البحر الكامل ولم أقف له على نسبة .

- و(عباس)منادى حذف حرف النداء أى يا عباس و(المتوج) الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب ، وقيل (عدنان) أبو العرب والأصح أن المقصود بـ(عدنان) القبيلة بدليل تأنيث الفعل (عرفت) المسند إلى عدنان .

ولا يقال إن الجمع فى الرجز السابق بين (يا) و(أل) ضرورة لتمكن قائله من أن يقول : فيا غلامان اللذان فرا مع استقامة الوزن .([1])

المذهب الثانى :

أنه لا يجوز نداء ما فيه أل إلا فى الضرورة .

وقد نسب هذا المذهب إلى البصريين الانبارى وممن ذهب إلى هذا أيضاً المبرد حيث قال : " واعلم أن الأسم لا ينادى وفيه الألف واللام ، لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا ، وذاك ، ولا يدخل تعريف على تعريف ، فمن ثم لا تقول : يا الرجل ، تعال .([2]) واحتج أصحاب هذا المذهب بأن الألف واللام يفيدان التعريف و"يا" تفيد التعريف وتعريفان فى الكلمة لا يجتمعان ومن ثم لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فى الاسم المنادى العلم فى نحو " يا زيد " إلا بعد تعريته عن تعريف العلمية ويعرف بالنداء ، دفعاً للجمع بين تعريفين .

فإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء ، وهو علامة لفظية وتعريف العلمية وهو علامة معنوية ، فالأولى عدم جواز الجمع بين التعريف بالنداء والتعريف بأل ، لأنهما علامتان لفظيتان . ([3])

- الشاهد فى قوله (يا الملك) حيث جمع بين (يا) و (أل) فى النداء ، فى غير لفظ الله وهو جائز عند البغداديين والكوفيين فى النظم والنثر .
- ينظر أوضح المسالك رقم ٤٤٠ ، التصريح ٢/٢٢٦، الهمع ١/١٧٤ ، شرح الأشمونى ٣/١٤٥.

([1]) ينظر الارتشاف ٢/٢٣٦، ٢٣٧ ، التصريح ٢/٢٢٦.

([2]) ينظر المقتضب ٤/٢٣٩.

([3]) الإنصاف ٤/٢٣٩.

ومما يدلك على أن النكرة تصير معرفة بالنداء ما ذكره سيبويه مـــن أن رجلاً فى قولك يا رجل معرفة بالقصد والإشارة إليه فاستغنى عن الألف واللام كما استغنى اسم الإشارة ، وكما استغنى اضرب عن لام الأمر .([1])

وما استدل به أصحاب المذهب الأول مردود بما يلى :

- فأما قياس (يا الرجل)على قولهم (يا الله) بأن الألف واللام فى الله عـــوض عن همزة(إله) ، فكانت بمنزلة أحد حروف الكلمة ، فجاز دخـــول حـــرف النداء عليه ، وبأن لفظ (الله) كلمة كثر استعمالها فى كلامهم فلا يقاس عليها غيرها . ([2])

- واستثنى البصريون من منع نداء ما فيه أل اسم الله تعالى كمـــا ســـبق ([3]) وأجاز سيبويه . أن يقال يا الرجل قائم ، فى المسمى بالرجل قـــائم علـــى طريق الحكاية ، نص على ذلك بقوله : " ولو ســـميته – يعنـــى رجـــلاً – الرجل منطلقَ جاز أن تنادية فتقول : يا الرجل منطلقَ ، لأنك سميته بشيئين كل واحد منهما اسم تام .... وأما الرجل منطلق فبمنزلة تأبط شراً ، لأنـــه لا يتغير عن حاله لأنه قد عمل بعضه فى بعض .([4])

وعلل ابن مالك ما جوزه سيبويه بأنه فى معنى يا مقـــولاً لـــه الرجـــل قائم ([5]) وقاس على هذا المبرد ([6]) الاسم الموصول المصدر بـــالألف والـــلام نحو : يا الذى قام لمسمى به ، وأنشد قوله :

([1]) ينظر الكتاب ١٩٧/١.

([2]) الإنصاف ٣٣٨/١،٣٣٩،٣٤٠ ، التصريح ٢٢٦/٢.

([3]) الهمع ١٧٤/١.

([4]) الكتاب ٣٣٣/٣.

([5]) ينظر شرح التسهيل ٣٩٨/٣.

([6]) ينظر الانتصار لابن ولاد ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، الهمع ١٧٤/١.

مِنَ اِجْلكِ يا الّتِى تَيَّمْت قَلْبى

وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بالْودِّ عَنِّى (١)

قال ابن مالك وهو قياس صحيح . (٢)

وأجاز ابن سعدان (٣) : يا الأسد شدة ، يا الخليفة جوداً ، ونحو ذلك مما فيه تشبيه .

وقال ابن مالك : " وهو قياس صحيح ، لأن تقديره : يا مثل الأسد يا مثل الخليفة ، فحسن لتقدير دخول " يا" على غير الألف واللام .(٤)

---

(١) البيت من البحر الوافر ولم أقف له على نسبة .

- ويقرأ(من أجلك) بنقل حركة الهمزة وهى الفتحة إلى نون (من)وحذف الهمزة وروى(فديتك) مكان (من أجلك) كما يروى أيضا (بالوصل)مكان (بالود) و(عنى) بمعنى (على) .
- الشاهد فى قوله (يا التى حيث جمع بين (يا) و(أل) فى النداء وهو جائز عند المبرد قياساً على نحو يا الرجل قائم علماً .
- ينظر البيت فى المقتضب ٢١٤/٤ ، أسرار العربية ص ٢٣٠ ، الإنصاف ٣٣٦/١ ، شرح المفصل ٨/٢ ، شرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩ ، لسان العرب (لتا) ، الهمع ١٧٤/١ ، الخزانة ٢٩٣/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣٩٨/٣.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣٩٨/٣ ، الهمع ١٧٤/١.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٣٩٨/٣.

المسألة الخامسة

هل يراعى فى العدد لفظ الجمع أو مفرده؟

لفظ ثلاثة وأربعة وما بعده إلى العشرة تثبيت فيه التاء ، إن كان المعدود مذكراً ، وتسقط إن كان المعدود مؤنثاً . قال تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ . ([1])

وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت فى عدد المذكر ، لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات (كزمرة ، أمة ، فرقة) ، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم مرتبته ، وحذفت مع المؤنث لتأخر رتبته . ([2])

وأما تمييز هذه الأعداد فيكون جمعاً مجروراً بإضافة العدد إليه ، ولا يكون هذا الجمع جمع كثرة ما أمكن جمع القلة ([3]) غالباً ومن جموع القلة جمع التصحيح . قال تعالى : ﴿ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ﴾ . ([4])

وقال تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ ﴾ ([5]) ﴿ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ﴾([6]) ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ﴾ . ([7])

([1]) سورة الحاقة ٧.

([2]) ينظر شرح التسهيل ٣٩٨/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٧/٤ ، التصريح ٤٤٦/٢ ، ٤٤٧ ، حاشية الصبان ٦١/٤ .

([3]) جمع القلة هو جمع التكسير الذى على وزن أَفْعُل - أَفْعَال - أَفْعِلَة - فِعْلَة وكذا جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ، ينظر شرح المفصل ١٩/٦ ، الهمع ٢٥٣/١.

([4]) سورة البقرة ٢٩.

([5]) سورة يوسف ٤٣.

([6]) سورة يوسف ٤٣.

([7]) سورة الإسراء ١٠١.

ومن القليل قوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾(١) ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾(٢) ﴿ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾(٣) ، فإن لم يكن جمع القلة تعين جمع الكثرة ، نحو ثلاثة رجال .(٤)

هذا ، وإذا كان الجمع الواقع تمييزاً للثلاثة فما فوقها حتى العشرة لفظه مؤنث ومفرده مذكر (كاصطبلات) فإن مفرده(اصطبل) وهو مذكر ، وحمامات فإن مفرده حمام وهو مذكر ، وسجلات فإن مفرده سجل وهو مذكر فهل يراعى فى لفظ الجمع وهو مؤنث فيذكَّر العدد أو يراعى المفرد وهو مذكر فيؤنث العدد ؟ مذهبان نفصلهما فيما يلى :

المذهب الأول :

أن تذكير العدد أو تأنيثه يعتبران بحال المفرد ، فإن كان مذكراً أنث العدد ، وإن كان مؤنثاً ذكر العدد ، فتقول : ثلاثة حمامات ، وثلاثة اصطبلات ، وثلاثة سجلات . (٥)

وهذا المذهب هو الصحيح عند ابن عصفور .(٦)

المذهب الثانى :

أن تذكير العدد وتأنيثه يعتبران بلفظ الجمع لا بحال مفرده ، فتقول : ثلاث حمامات ، ثلاث اصطبلات ، ثلاث سجلات بتذكير لفظ العدد (ثلاث) ، لأن هذا الجمع (حمامات ، اصطبلات ، سجلات) لفظه مؤنث فذكر العدد.(٧)

---

(١) سورة البقرة ٢٦١.

(٢) سورة البقرة ٢٢٨.

(٣) سورة القصص ٢٧.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٦٨/٤ ، الهمع ٢٥٣/١.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣٩٨/٢ ، الارتشاف ٣٦١/١ ، التصريح ٤٥١/٢ .

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٣/٢.

(٧) ينظر التصريح ٤٥١/٢ ، شرح الأشمونى ٦٣/٤.

وقال الكسائى تقول : مررت بثلاث حمامات ، ورأيت ثلاث سجلات بغير هاء وإن كان الواحد مذكراً ([1]) وقاس عليه ما كان مثله ([2])

وقد نسب ابن عصفور هذا المذهب إلى أهل بغداد .([3])

ونسبة أبو حيان ([4]) والشيح خالد الأزهرى ([5]) والأشمونى ([6]) إلى البغداديين والكسائى .

([1]) ينظر الارتشاف ٣٦١/١ ، شرح الأشمونى ٦٢/٤.

([2]) ينظر الارتشاف ٣٦١/١ ، شرح الأشمونى ٦٢/٤.

([3]) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٣/٢ .

([4]) الارتشاف ٣٦١/١.

([5]) ينظر التصريح ٤٥١/٢.

([6]) شرح الأشمونى ٦١/٤

المبحث الرابع

موافقة البغداديين للبصريين والكوفيين معاً

إعراب المنقوص الممنوع من الصرف

تمهيد :

إذا كان الاسم المنقوص ممنوعاً من الصرف سواءً أكان جمعاً لا نظير له فى الآحاد نحو : (غواشٍ ، جوارٍ) ، أم مصغراً نحو : (أُعَيْمٍ) فحكم هذا النوع أنه تحذف ياؤه رفعا وجراً ، ويُنَوَّن بإتفاق (١) ، وتظهر الفتحة على الياء دون تنوين فى النصب فتقول (هذه جوارٍ ، غواشٍ) وهذا (أعيمٍ) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ (٢) ، وتقول : (مررت بغواشٍ ، وجوارٍ) و (سلمت على أعيمٍ) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ (٣) ،

---

(١) اختلف فى تنوين نحو(جوار) فى الرفع والجر فمذهب الخليل وسيبوية أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفه وأصل (جوارٍ ، جوارىٌ) اشتثقلت الضمة على الياء فى الرفع والكسرة فى الجر مع ثقل الجمع فحذفت الضمة والكسرة فالتقى ساكنان (الياء، والتنوين) فحذفت الياء ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديراً ، لأن المحذوف لعلة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضاً .

- هذا بناء على أن الإعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل - أمراً ظاهراً محسوساً بخلاف منع الصرف فإن سببه مشابهة الاسم للفعل وهى خفية .
- ومذهب المبرد والزجاجى والزجاج أنه عوض عن حركة الياء (الضمة أو الكسرة) فاصل(جوار) على هذا المذهب (جوارىُ) بترك التنوين ، حذفت الضمة أو الكسرة لثقلها وأتى بالتنوين عوضاً عن الحركة المحذوفة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فصارت جوارٍ ، هذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال .
- ومذهب الأخفش أنه تنوين صرف ، لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة مفاعل وبقى اللفظ كجناح فانصرف ، وهذا المذهب مبنى على تقديم منع الصرف على الإعلال .
- وينظر شرح المفصل ٦٣/١ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢١٩/٢ ، شرح الأشمونى وحاشية الصبان ٢٤٥/٣.

(٢) سورة الأعراف ٤١.

(٣) سورة الفجر ١ ، ٢.

وتقول : (رأيت غواشىَ ، جوارىَ) ، (وقابلت أعيميًا) ومنـــه قولـــه تعـــالى : ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِي وَأَيَّامًا﴾ (١) فتقدر حركة الإعراب فى الرفع والجر وتظـــهر فى النصب.(٢)

وكذا الاسم المنقوص الممنوع من الصرف إذا كان علماً نحو : قاض علم امرأة ، فإنه ممنوع من الصرف للعملية والتأنيث .

فإنه يأخذ حكم جوارٍ وغواشٍ ، فينون رفعاً وجراً ، وتظهر الفتحة لخفتها على الياء بلا تنوين فى حال النصب كما سبق ، فتقول هذه قاضٍ ، ومـــررت بقاضٍ ، ورأيت قاضىَ .

وهو مذهب الخليل وأبى عمرو بن العلاء وابن أبى إســـحاق وجمـــهور البصريين .(٣)

وهو أيضا مذهب سيبويه نص على ذلك فى كتابة حيث قال : " اعلـم أن كل شيء كانت لامه ياءً أو واواً ، ثم كان قبل الياء والواو حرف مكســـور أو مضموم فإنها تعتل وتحذف فى حال التنوين واواً كانت أو يـــاء ، وتلـــزمها كسره قبلها أبداً ، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء ، واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف فى حال الجر والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم ، فصار التنوين عوضاً وإذا كـــان شيء منها فى حال النصب نظرت : فإن كان نظيره من غير المعتل مصروفـــاً صرفته ، وإن كان غير مصروف لم تصرفه ، لأنك تتم فى حال النصب كمـــا تتم غير بنات الياء والواو . (٤)

---

(١) سورة سبا ١٨.

(٢) ينظر شرح المفصل ٦٣/١، شرح ابن عقيل ٣٢٨/٣ ، شرح الأشمونى ٢٤٥/٣،٢٤٤.

(٣) ينظر شرح المفصل ٦٤/١ ، التصريح ٣٥٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٠/٣.

ومقابل المذهب السابق أن الاسم المنقوص الممنوع من الصرف سواءٌ أكان جمعاً نحو : (جوارٍ) أم مصغراً نحو : أعيمٍ ، أم علماً نحو : قاضٍ علم امرأة تثبت فيه الياء مطلقاً ، وتكون ساكنة فى الرفع ، ولا تظهر الضمة لثقلها ، وتفتح هذه الياء جراً ونصباً لخفة الفتحة على الياء ، فتقول : جاءنى جِوارِى ، وأعيمِي ، وقاضِي ، فى الرفع ، وتقول مررت بجوارىَ ، وأعمىَ ، وقاضىَ ، فى الجر ، وتقول : رأيت جوارى ، وأعيمىَ ، وقاضىَ فى النصب .([1])

وهذا المذهب ليونس وعيسى بن عمر من البصريين وأبى زيد والكسائى والبغداديين على ما ذكره ابن يعيش ([2]) وأبو حيان ([3]) والشيخ خالد الأزهرى.([4])

واحتج هؤلاء بقول الفرزدق :

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّى وَمِنْ يُعَيْلِيَا

لَمَّا رَأَتْنِى خَلَقاً مَقْلُولِيَا ([5])

بفتح الياء الأخيرة من يعيليا مصغر (يعلى) علم رجل ، ولم ينونه ، لأنه لا ينصرف للعملية ووزن الفعل والألف فيه للإطلاق .

([1]) ينظر التصريح ٢/٣٥٤، ٣٥٥ ، شرح الأشمونى وحاشية الصبان ٣/٢٧٣.

([2]) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٤.

([3]) ينظر الارتشاف ١/٤٤٧.

([4]) ينظر التصريح ٢/٣٥٤.

([5]) هذا رجز للفرزدق كما فى شرح ابن الناظم ص ٤٧٠ ، التصريح ٢/٣٥٥.

- خَلَقاً بفتحتين العتيق جداً ، والمراد هنا : رث الهيئة ، المقلولى بفتح الميم : المتجافى المنكمش .
- والشاهد فى قوله : ومن يعيليا حيث بقيت الياء وفتحت دون تنوين حال الجر فى الاسم المنقوص الممنوع من الصرف .
- ينظر الرجز فى الكتاب ٣/٣١٥ ، المقتضب ١/١٤٢ ، الخصائص ١/٦ ، المنصف ٢/٦٨ ، ولسان العرب مادة (علا) ، الهمع ١٣٦ ، شرح الأشمونى ٣/٢٧٣.

قال عبد الله بن أبى إسحاق : " إن الفرزدق أخطأ فى فتح الياء من (يعيليا) ورُد بأنه من إجراء المعتل مجرى الصحيح فى ترك تنوينة وجره بفتحة ظارهة .

فلما بلغ الفرزدق مقالة عبد الله هجاه بقوله :

وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَىً هَجَوْتُه
وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيا (١)

فلما بلغ عبد الله هجو الفرزدق له بهذا البيت قال : قولوا للفرزدق لحنت فى هذا البيت أيضا حيث حركت موالىَ فى الخفض (٢)

وهذان البيتان ونحوهما مما حمل على الضرورة عند الخليل وسيبويه والجمهور . (٣)

---

(١) البيت من البحر الطويل ، والصواب فى روايته كما ذكر البغدادى فى خزانة الأدب ٢٣٧/١: " لو كان عبد الله مولى هجوته " .....البيت .

- بحذف الواو وجعل البيت مخروماً ، لأنه بيت واحد ولم يتقدمه شىء حتى تكون الواو عاطفة ، وهذا البيت للفرزدق كما فى الكتاب ٣١٣/٣ ، المقتضب ١٤٣/١ ، ولسان العرب (عرا) ، شرح المفصل ٦٤/١ ، التصريح ٣٥٥/٢ ، خزانة الأدب ٢٣٥/١.
- والمولى الحليف ، والرجل إذا كان ذليلاً يوالى قبيلة وينضم اليها ليعتز بهم ، فإذا إلى مولى كان أذل ذليل ، وأراد بالموالى الحضرميين ، يقول الفرزدق : لو كان عبد الله ذليلاً لهجوته ولكنه أذل من الذليل لأنه حليف الحضرميين .
- والشاهد فى قوله : (مولى مواليا) حيث بقيت الياء وفتحت دون تنوين حال الجر فى الاسم المنقوص الممنوع من الصرف .
- ينظر البيت فى أوضح المسالك رقم ٤٨٩ ، الهمع ٣٦/١ ، شرح الأشمونى ٢٧٣/٣.

(٢) الكتاب ٣١٥/٣ ، ٣١٦ ، شرح الأشمونى ٢٧٣/٣.

(٣) ينظر التصريح ٣٥٥/٢ ، شرح الأشمونى ٢٧٣/٣ ، خزانة الأدب ٢٣٨/١.

الخاتمـــــة

الحمد لله فى البدء والختام ، والصلاة والسلام على خير الأنام ، ورضـــى الله عن صحابته السادة الأعلام .

وبعـــد ؛؛

فإن حصر آراء البغداديين النحوية والصرفية وتناولها بالدراسة والتحليـلى والحكم لها أو عليها بالحجج والبراهين من خلال المقارنـــة بينـــها وبيـــن آراء غيرهم من النحويين لهو أمر من الأهمية بمكان ، فقد عرض هذا البحـــث آراء إحدى المدارس النحوية العريقة التى كان لها دور مهم فى مجـــال الدراســات اللغوية بوجه عام وتطور الدراسات النحوية والصرفية بوجه خاص ، فإن أحـداً لا يستطيع أن ينكر ما قام به البغداديون من جهد كبير وما أضـــافوا مـــن آراء انفردوا بها عن غيرهم أو اختيارات لما ثبت لديهم صحته بالأدلة القطعية أو بان لهم رجحانه بالحجج القوية من آراء البصريين والكوفيين .

ومن ثم نجد أن هذه الدراسة قد أسفرت عن تصنيف آراء البغداديين فـــى ضوء كتاب (التصريح بمضمون التوضيح) للشيخ خالد الأزهرى ، وهى كمـــا يلى :

١-ما انفرد به البغداديون .

٢-موافقة البغداديين للبصريين .

٣-موافقة البغداديين للكوفيين .

٤-موافقة البغداديين ببعض من البصريين والكوفيين .

وأخيرا فإن ما انفرد به البغداديون من آراء وإن كانت قليلة - يُعد مـــن قبيل التوسع فى اللغة والتيسير فيها ، ومن ذلك تجويز البغداديين تذكير العدد إذا

كان المعدود مذكراً وقد جمع بالألف والتاء فنقول : ثلاث مجلـــدات ، وخمـــس سجلات ، مراعاة للفظ الجمع ، أما غيرهم فيؤنث العدد مراعاة للمفرد المذكر ، إذْ لا اعتداد حينئذ يكون المعدود مؤنثا فى الجمع ، فنقول : ثلاثـــة مجلـــدات ، وخمسة سجلات ، وعلى هذا يكون كلا الاستعمالين.

أعنى تذكير العدد وتأنيثه فى مثل هذه الحال - جائزين ، ولا يخص مـــا فى هذا ونحوه من التيسير فى اللغة وإثرائها .

والله تعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهة الكريم وينفع بـــــه ، ويغفر لى ما فيه من الخطأ والتقصير ، إنه قريب مجيب .

دكتور

خالد محى الدين مدنى عبد الوهاب

فهرست المراجع

١-إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمـــد البنـــا . ت/د شعبان محمد إسماعيل ، ط/ عالم الكتب ومكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٢-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلســـى .ت/د مصطفـــى أحمد النماس ، ط/ مطبعة المدنى ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٣-أساس البلاغة للزمخشرى ٠ت/ عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة بـيروت ١٩٨٢م.

٤-أسرار العربية للأنبارى ٠ت/ محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمـــع العلمى العربى بدمشق ، الطبعة الأولى ١٩٥٧م.

٥-الأصول فى النحو لابن السراج .ت/د٠ عبد الحسين الفتلى ، ط/مؤسســـة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦-الأم للإمام الشافعى ٠ط/ دار الشعب .

٧-الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ١٩٨٢م.

٨-الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى .ت/محمد محيى الدين عبد الحميد ١٩٨٢م.

٩-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى .ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط/دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

١٠- البحر المحيط لأبى حيان ، ط/دار الكتاب الإسلامى . القاهرة ، الطبعـة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١١- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع .ت/ عياد بن عيد الثبيتى ، ط/ دار الغرب الإسلامى ، بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

١٢- البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى .ت/د٠طه عبد الحميد طه ، ومراجعة / مصطفى السقا ، ط / الهيئة العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ -١٩٨٠م.

١٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك .ت/ محمد كامل بركلت ، ط/ دار الكاتب العربى ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.

١٤- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ت / محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م .

١٥- التعليقة لبهاء الدين ابن النحاس .

١٦- تفسير القرطبى .ط/ دار الريان للتراث مصورة عن طبعة الشعب .

١٧- الجمل للزجاجى . ت/أمين أبى شنبار ياريس ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

١٨- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى . ت / طه محسن ، ط/مؤسسة دار الكتب ، جامعة الموصل ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

١٩- حاشية الشهاب المسماة بعناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى . ضبطه وخرَّج آياته وأحاديته الشيخ عبد الرازق المهدى ، ط / دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٠- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك . دار حياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه .

٢١- حاشية ياسين على تصريح الشيخ خالد الأزهرى . ط / دار الفكر .

٢٢- حروف المعانى لأبى القاسم الزجاجى . ت / على توفيق الحمد ، ط/ مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م .

٢٣- خزانة الأدب للبغدادى . ت/ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجى بالقاهرة - دار الرفاعى بالرياض .

٢٤- الخصائص لابن جنى . ت/محمد على النجار ، دار الكتاب العربى - بيروت .

٢٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى . تحقيق وشرح / عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨١م.

٢٦- ديوان جرير بن عطية . ت/ نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .

٢٧- ديوان حسان بن ثابت الانصارى ز ت/ سيد حنفى حسنين ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

٢٨- ديوان رؤبة بن العجاج . ت / وليم بن الورد ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

٢٩- ديوان لبيد بن ربيعة العامرى . ت/ إحسان عباس ، نشر وزارة الإعلام فى الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

٣٠- سر صناعة الإعراب لابن جنى ز ت/حسن هنداوى ، ط/دار القلم دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٣٢- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك . ط / دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشركاه .

٣٣- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . ت/د عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، ط/دار الجيل ، بيروت .

٣٤- شرح التسهيل لابن مالك ز ت/د عبد الرحمن السيد ، د٠ محمد بدوى المختون ، ط/دار هجر ، الجيزة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٥- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، ت /د٠صاحب أبو جناح ، ط/ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل - بغداد ١٤٠٢- ١٩٨٢هـ .

٣٦- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى . ط/دار الجيل - بيروت . الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٨٢م.

٣٧- شرح شافية ابن الحاجب للرضى ز ت/ محمد نور الحسن وآخرين ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٨- شرح شواهد الشافية للبغدادى ز ت / محمد نور الحسن وآخرين ، ط/دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٩- شرح شواهد المغنى للسيوطى . منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .

٤٠- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك . ت/ رشيد عبد الرحمـــن العبيدى . نشر لجنة إحياء التراث فى وزارة الأوقاف فى الجمهوريـــة العراقية ، الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

٤١- شرح القاضى عضد الملة والدين على مختصر المنتهى الأصولى لابـن الحاجب المالكى مع حاشية سعد الدين التفتازانى . ط/١٣٩٤هـ، ونشر مكتبة الكليات الأزهرية .

٤٢- شرح كافية ابن الحاجب للرضى .ط/دار الكتب العلميـــة . بـــيروت - لبنان .

٤٣- الصحاح للجوهرى تحقيق / أحمد عبد الغفور عطا - دار العلم للملايين بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٤- صحيح البخارى .

٤٥- صحيح مسلم .

٤٦- العقد الفريد لابن عبد ربه . شرحه وضبطة وعنون لـــه أحمـــد أميـــن وأحمد الزين وإبراهيم الإبيارى . ط / دار الكتاب العربـــى . بـــيروت ١٩٨٨م.

٤٧- عيون الأخبار لابن قتيبه . شرحه وضبطة وعلق عليه وقدم له ورتـــب فهارسه يوسف على طويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤٨- كتاب سيبوية . ت/ عبد السلام هارون ، ط/ مكتبة الخانجى بالقـــاهرة، دار الرفاعى بالرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب .ت/د٠محيى الدين رمضان ، ط/ مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٠- لسان العرب لجمال الدين بن منظور .

٥١- اللمع فى العربية لابن جنى . ت/ حسين محمد محمد شرف . عالم الكتب القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٥م.

٥٢- المحتسب لابن جنى . ت/ على النجدى ناصف ، د٠ عبد الحليم النجار ، د٠ عبد الفتاح شلبى . ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٥٣- المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف . الطبعة الثامنة ، دار المعارف.

٥٤- مراتب النحويين ، لأبى الطيب عبد الواحد اللغوى ، مخطوط بالخزانة التيمورية رقم ١٠٢٥.

٥٥- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبى على الفارسى ، دراسة وتحقيق / صلاح الدين عبد الله السنكاوى . ط / العانى - بغداد .

٥٦- المسائل المنثورة لأبى على الفارسى . ت/ مصطفى الحدرى ، ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٥٧- المستقصى فى أمثال العرب للزمخشرى . ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان . الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٥٨- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى . ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد . ط/ محمد على صبيح وأولاده .

٥٩- المفصل فى العربية للزمخشرى . ط / دار الجيل بيروت - لبنان الطبعة الثانية .

٦٠- المقرب لابن عصفور . ت/ أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبورتى . الطبعة الأولى . ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

٦١- الممتع فى التصريف لابن عصفور . ت / فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٧٩م.

٦٢- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث . القاهرة - الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦٣- المنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى ، لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان المازنى . تـ- الأستاذين : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . ط/ وزارة المعارف العمومية . إدارة إحياء التراث القديم . الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٦٤- النحو العربى . نشأته وتطوره ، للدكتور / صلاح رواى ، ط/دار غريب - القاهرة .

٦٥- نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى ، ط/دار المعارف . الطبعة الثانية.

٦٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العربية للسيوطى . عنى بتصحيحه / السيد محمد بدر الدين النعسانى ، ط/دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .

فهرست الموضوعات

م	الموضـــــوع	الصفحة
١	المقدمة.	٤٦٥
٢	تمهيد فى نشأة المذهب البغدادى وأصوله .	٤٦٨
٣	المبحث الأول : ما انفرد به البغداديون .	٤٧٣
٤	المسألة الأولى : حكم اسـم (لا) التبرئـة إذا كـان شـبيهاً بالمضاف.	٤٧٥
٥	المسألة الثانية : حكم (ويح - ويـل - ويـس) إذا وقعـت منصوبة .	٤٨٠
٦	المسالة الثالثة : الخلاف فى وزن (سيِّد) ونحوه .	٤٨٣
٧	المسالة الرابعة : حكم فاء الافتعال المبدل من همزة .	٤٨٩
٨	المبحث الثانى : موافقة البغداديين للبصريين .	٤٩٣
٩	المسألة الأولى : حقيقة اللام الواقعة بعد (إن) المخففة .	٤٩٥
١٠	المسألة الثانية : حكم وقوع الحال معرفة .	٥٠٣
١١	المبحث الثالث: موافقة البغداديين للكوفيين .	٥١١
١٢	المسألة الأولى : جواز كسر وفتح همزة (إن) بعد القسم.	٥١٣
١٣	المسألة الثانية : جواز إتباع المستثنى منه للمستثنى إذا تقـدم المستثنى عليه .	٥١٨
١٤	المسألة الثالثة : مجىء (ليس) حرف عطف .	٥٢٢
١٥	المسألة الرابعة : حكم نداء ما فيه (ال) دون (أى) أو اسـم إشارة .	٥٢٨
١٦	المسألة الخامسة: هل يراعى فى العدد لفظ الجمع أو مفرده؟	٥٣٣
١٧	المبحث الرابع : موافقة البغداديين للبصريين .	٥٣٧
١٨	إعراب المنقوص الممنوع من الصرف	٥٣٩
١٩	فهرست المراجع	٥٤٥
٢٠	فهرست الموضوعات	٥٥٢